



المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

<https://esalexu.journals.ekb.eg>

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

توجهات رجال الأعمال إزاء

العلاقات المصرية - التركية عقب ثورة 30 يونيو

مروة محمد عبد العزيز مصطفى

باحث العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

المخلص

استهدف هذا البحث إلقاء الضوء على تحليل توجهات رجال الأعمال إزاء العلاقات المصرية - التركية ورؤيتهم لمسار هذه العلاقات عقب قيام 30 يونيو في مصر عام 2013، والإطاحة بحكم الإخوان المسلمين مرورًا باستعراض تطور العلاقات بين البلدين قبل وبعد ثورتي يناير ويونيو، ووصولاً إلى الفترة ما بعد 30 يونيو 2013 وحتى الآن، ويوادر التقارب بين البلدين في ظل إبداء الجانب التركي رغبته في فتح صفحة جديدة مع القاهرة. وتبحث الدراسة في رؤية هذه النخبة من رجال الأعمال في مدى تأثر معاملاتهم الاقتصادية مع الجانب التركي في ظل الشد والجذب الموجودين على صعيد العلاقات السياسية بين البلدين، وذلك من خلال إجراء مقابلات مع عدد من رجال الأعمال وتحليل بعض النماذج النظرية المفسرة لدور رجال الأعمال في السياسة الخارجية.

Abstract

This research aimed to shed light on the analysis of businessmen's attitudes towards Egyptian-Turkish relations and their vision of the path of these relations after the 30th June revolution in 2013, and the overthrow of the Muslim Brotherhood's rule, through reviewing the development of relations between the two countries before and after the 25th January and 30th June revolutions until now, regarding the signs of rapprochement between the two countries in light of the Turkish side expressing its desire to open a new page with Cairo. The study examines the vision of businessmen elites about the effect of the political tensions between the two countries on their commercial dealings with the Turkish side, by interviewing a number of businessmen and by analyzing some theoretical models that explain the role of businessmen in foreign policy.

مقدمة

تهدف تلك الدراسة إلى تحليل توجهات رجال الأعمال المستوردين للبضائع التركية والأعضاء في جمعية رجال الأعمال المصريين الأتراك والداخلين في شركات اقتصادية مع كبرى الشركات التركية، ورؤيتهم إزاء التدهور الحاد في العلاقات المصرية - التركية عقب قيام ثورة 30 يونيو 2013 في مصر والإطاحة بحكم الإخوان المسلمين والذي نتج عنه حالة من العداء مورست من قبل النظام التركي تجاه النظام المصري الحالي والتي تجسدت في إيواء النظام التركي للعناصر المنتمية لجماعة الإخوان الإرهابية الهاربة والقوى المعادية للنظام وتمويلها وفتح أبواب إعلامية لها لتبث سمومها وعدائها تجاه النظام والعمل على تزييف وعي الشعب من خلال بث الشائعات والتشكيك في كل ما يقوم به النظام المصري من إنجازات على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتبحث الدراسة في رؤية هذه النخبة من رجال الأعمال في مدى تأثر معاملاتهم الاقتصادية مع الجانب التركي في ظل توتر العلاقات على الصعيد السياسي.

وستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما رؤيتهم لمدى تأثر العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بما هو حادث على الصعيد السياسي من تدهور وقطيعة تامة بين البلدين بسبب الموقف العدائي الذي اتخذته النظام التركي من النظام المصري؟
- ما موقفهم من الدعوات الشعبية التي دعت لمقاطعة المنتجات التركية تماشيًا مع المبادرات التي نفذت على أرض الواقع في عدد من البلدان العربية في ظل التصعيد التركي الرسمي والتدخل في ليبيا وسوريا والعراق وتهديد أمن شرق المتوسط؟
- هل قاموا بدورهم بأي مبادرات للتواصل مع النخب التركية المعارضة وغير الرسمية لمحاولة توضيح حقيقة المشهد المصري عقب ثورة 30 يونيو 2013 وإرسال رسائل للداخل التركي توضح السخط الشعبي والرسمي المصري من التوجهات المعادية لنظام أنقرة؟
- ما رؤيتهم لمستقبل العلاقات بين البلدين في ظل بوادر التقارب التي قدمها الجانب التركي وفي ظل المباحثات الاستكشافية التي تمت بين الطرفين في الآونة الأخيرة، وكيف يمكن للاقتصاد أن يكون محفزًا لدفع العلاقات نحو التطبيع والتعاون المتبادل؟ وهل يمكن أن تسفر هذه المباحثات عن تطورات إيجابية؟

وسيتم اختبار النموذج النظري الدولانية The statist model والنموذج النظري التعددي The pluralist model في السياسة الخارجية لتوضيح مدى تأثير نخب رجال الأعمال هذه على قرارات السياسة الخارجية المصرية وتأثرهم بها فيما يخص العلاقات المصرية - التركية. كما سيتم الاعتماد على منهجي الاقتصاد السياسي الدولي وعلاقة الدولة بالمجتمع في تحليل الدراسة، والمقابلة كأداة للبحث من خلال إجراء مقابلات مع رجال أعمال من المستوردين المصريين للبضائع التركية ورجال الأعمال المشاركين لنظرائهم من الأتراك، وكذا محاولة التوصل لعقد لقاءات مع بعض المستثمرين الأتراك في مصر. بالإضافة إلى الأكاديميين وبعض كبار المسؤولين في الخارجية المصرية والوزارات والهيئات الاقتصادية للتوصل لرؤية شاملة للعلاقات المصرية - التركية حاضراً ومستقبلاً.

وستبدأ الدراسة بالإطار النظري للدراسة وتحليل دور رجال الأعمال في السياسة الخارجية من خلال الكتابات والنماذج النظرية المختلفة، ثم استعراض تطور العلاقات المصرية - التركية قبل ثورتي 25 يناير و30 يونيو، وما مرت به من تحولات صعوداً وهبوطاً ورؤية كل من الطرفين لأهمية العلاقات بينهما، مروراً بأحداث ثورة يناير 2011 وما صاحبه من تغييرات سياسية واجتماعية في المشهد السياسي المصري ومحاولة أنقرة لتصدير نموذجها السياسي للقاهرة ودعم الإخوان المسلمين ومحاولة السيطرة على الوضع في مصر اقتصادياً وسياسياً وثقافياً انطلاقاً لتحقيق أطماعها الإقليمية، ووصولاً لثورة 30 يونيو 2013 وما بعدها وتولي الرئيس السيسي السلطة، وما حدث من قطيعة للعلاقات بين البلدين بسبب التوجه العدائي من قبل النظام التركي تجاه النظام المصري الذي قضى على أحلام أنقرة التوسعية من خلال الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين المدعوم من قبلها والذي كانت تبني عليه آمالها وطموحاتها في نشر نظام الحكم الإسلامي في المنطقة والذي يتماهى مع دوافعها لإحياء الخلافة العثمانية من جديد.

كل ذلك سيكون بمثابة تمهيداً ضرورياً لتحليل أثر هذه التغيرات التي شهدتها العلاقات السياسية بين البلدين على العلاقات الاقتصادية وحركة التجارة والاستثمارات المشتركة، وهل يمكن استغلال البعد الاقتصادي كأداة ضغط على أنقرة لوقف سياساتها العدائية تجاه القاهرة، أو يكون دافعاً لأنقرة للتقارب مع النظام المصري خاصة بعد المحاولات الأخيرة من قبل نظام أردوغان لمد يد الصداقة للنظام المصري وتغيير الخطاب العدائي تجاه القاهرة والحد من نشاط القنوات القضائية المعادية التي

يعمل بها أعضاء جماعة الإخوان الهاربين تجاه النظام وصولاً لاستضافة القاهرة - ولأول مرة منذ سنوات - لوفد تركي رفيع المستوى في الخامس والسادس من مايو 2021 في جولة مباحثات استكشافية لبحث القضايا الخلافية العالقة بين البلدين تمهيداً لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين أنقرة والقاهرة بعد سنوات من القطيعة.

وهذا ما سيتم تحليله واستعراض نتائجه من خلال الاعتماد على أداة المقابلة كما سبق الذكر.

أولاً: الأدبيات النظرية الخاصة بدور رجال الأعمال في السياسة الخارجية

كان للعوامل الاقتصادية الأثر البارز في العلاقات الدولية على مدى عقود طويلة، فتعتبر السبب الرئيسي في تطور الصراعات التي نشأت بين الجماعات السياسية على مر التاريخ (جلين، 2004، صفحة 19). فوفقاً (Katzenstein, 1976) لاقترب الاقتصاد السياسي الدولي، لا يمكن فهم وتحليل السياسة الخارجية لأي دولة دون البدء في تحليل التداخل والتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية صنع هذه السياسات.

ولقد وضع بيتر ج. كاتزنشتاين (Peter J. Katzenstein, 1976) نموذجاً يوضح طبيعة التفاعل بين هذه العوامل استناداً لتصنيفه للأدبيات التي تناولت نمط هذه التفاعلات والتأثيرات والتي اتخذت شكل ثلاثة نماذج أو اتجاهات نظرية على النحو التالي:

أ. التأثير الأول هو التداخل: والذي تم تطويره من خلال النموذج القومي

Nationalist Paradigm: ويهتم النموذج بمسائل الهوية، ويقوم افتراضه الأساسي على أولوية السياسة الداخلية وهي تركز بشكل أساسي على تحليل المجتمع ويركز على حجم المعاملات المتبادلة بين المجتمعات والقدرة على التنبؤ بالسلوك. ومن أبرز منظريه كارل دويتش وقد قام Karl Deutsch كارل دويتش بتحليل حجم تدفقات المعاملات في النظام الدولي بشكل أكثر ثباتاً من أي شخص آخر، وخلص إلى أهمية العوامل المحلية في تشكيل السياسة الدولية؛ وأن تدفقات المعاملات داخل المجتمعات نمت أسرع من التدفقات بين المجتمعات خارجياً.

ويشير هذا النموذج إلى الأهمية السياسية للعملية التي من خلالها تقوم البيروقراطية الحكومية بصياغة وتنفيذ استجاباتها السياسية للتغيرات في طبيعة هذه التفاعلات والعلاقات؛ ومن الطبع ومع تزايد القيود البيروقراطية فمن المرجح أن تصبح هذه الاستجابات أقل فعالية (Katzenstein, 1976).

ب. التأثير الثاني هو الاعتماد المتبادل: وتم تحليله في سياق النموذج الواقعي

Realist Paradigm: ويركز على فكرة أو حجة محورية مفادها أن أمن الدول يتأثر

بالاعتماد المتبادل فيما بينها، ويمكن توضيح وتعريف نمط وشكل هذا الاعتماد في ضوء قياس مدى قوة وضعف الحكومات وعدم التناسق أو التكافؤ في حساب التكلفة والمنفعة عند اتخاذ الدول قراراً بقطع علاقات بعضها ببعض أو فض روابط ومصالح اقتصادية واستراتيجية.

ولهذا النموذج تقليدٌ فكريٌّ طويلٌ فيتضمن العناصر والمفاهيم المستمدة من النظرية

التجارية mercantilist theory التي ظهرت في القرن الثامن عشر، ونظرية ميزان القوى balance

of power في القرن التاسع عشر، والنظرية الاستراتيجية strategic theory في القرن العشرين.

ويتشارك النموذج الواقعي مع تيار اليمين الأوروبي في منظورهما للسياسة الدولية الذي يؤكد أسبقية

وتفوق السياسة الخارجية على العوامل الأخرى المحددة للعلاقات بين الدول، فوجهة نظرهم هي أن

السياسة الخارجية لا تقوم في الأساس على الصلات والروابط الاجتماعية بين المجتمعات، ولكن هي

نتاج المساومة الدبلوماسية بين الدول.

ويركز النموذج الواقعي على الدولة كعنصر فاعل موحد غير مقسم جراء الصراع الطبقي

والتوتر الاجتماعي والتجزؤ الثقافي والجمود البيروقراطي. ووحدة التحليل في هذا النموذج هي الدولة

وليس المجتمع؛ فالدولة في نظره قادرة على الحكم الفعال، كما أن الظروف الاقتصادية لا تخلق

خيارات سياسية بالضرورة.

باختصار، تكمن حجة هذا النموذج في أسبقية دور الدولة على القوى الاجتماعية في السياسة

الداخلية والخارجية على حد سواء (Katzenstein, 1976).

وتتمثل المشكلة الرئيسية للنموذج الواقعي في إصراره على تفسير سياسات الحكومة حصرياً

من حيث نمط التبعيات غير المتكافئة بين الدول بعضها البعض، والتي تحدد السمات الأكثر تقلباً

وإثارة للاهتمام من الناحية السياسية في إطار النظام الدولي. ويقال إن علاقات التبعية هذه تخلق

اختلافات في درجة الحساسية المتبادلة التي تنشأ لدى صانعي القرار عند تشكيل سياسات الحكومة

بحيث لا يتعين النظر في أي عوامل أخرى.

ربما كانت هذه نقطة انطلاق مناسبة للتحليل في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين

عندما كانت المخاوف الأمنية تهيمن على السياسة العالمية بسبب الحرب الباردة وحساسية المواجهة

المستمرة بين القوى العظمى؛ مما جعل الدول تعتمد نسبياً على أدوات وآليات صغيرة في صنع السياسة الخارجية لوضع وتنفيذ سياسات تستجيب لهذه التحديات. ولكن مع التحول نحو القضايا الاقتصادية في السنوات الأخيرة ونمو حجم وعدد الجهات الحكومية المشاركة في أنشطة وعمليات خارجية، تغيرت السمات الرئيسية للسياسة الدولية المعاصرة في تحدي المنطق العقلاني للنموذج الواقعي.

ج. التأثير الثالث هو الترابط: وقد لوحظ من قبل النموذج الليبرالي الجديد

Neoliberal Paradigm: والذي يؤكد انتشار الممارسات الاجتماعية والاقتصادية

وحساسية الاقتصاد للتطورات بين المجتمعات وداخلها وبين الدول. ويعتبر النموذج الليبرالي الجديد هو تكييف وتحديث لنظرية التجارة الدولية الكلاسيكية الجديدة لمشاكل العلاقات الدولية.

وقد تم تطوير النموذج الليبرالي الجديد من قبل كُتَّاب أمثال كوبر ومورس لتوضيح كيفيته مع نمو الحساسية للترابط المتزايد بين المجتمعات والدول؛ حتى التغييرات الهامشية في العلاقات الدولية يمكن أن تؤدي إلى استجابات سياسية كبيرة في الشؤون الداخلية والخارجية. فوجود قضايا جديدة وفاعلين جدد (غير حكوميين ودون حكوميين)، كما قيل، يؤدي إلى علاقات أكثر حميمية وترابطاً بين السياسة الداخلية والخارجية وبين المجتمع والدولة.

وهذا يتطلب إعادة توجيه جهود دراسي حقل السياسة الدولية لدراسة تلك العلاقة؛ كما يفترض نموذج الليبرالية الجديدة أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لها قدر كبير من التأثير على سياسات الحكومة. ويرى أنصار هذا النموذج أن الثورة التكنولوجية هي العامل الأساسي للتغيير المتبادل الذي يعزز حساسية المجتمعات والدول.

وفي الواقع، يرى كاتزنشتاين أنه لا ينبغي اعتبار هذه النماذج الثلاثة على أنها معطيات غير قابلة للتغيير. ولقد تعاملت كتابات ناي وكوهان مع النماذج الثلاثة على أنها مكملة لبعض البعض، على الرغم من التمييز بينها في الأدبيات الأخرى، ولقد سعوا من خلال إسهاماتهم في نظرية العلاقات الدولية إلى التوليف بين النتائج التجريبية والافتراضات النظرية التي تم تطويرها سابقاً واختبارها بمعزل عن بعضها البعض. ولقد ثبت أن الحكومات تعتمد في صياغة سياساتها على المزج بين هذه النماذج الثلاثة (Katzenstein, 1976).

ومع مرور الزمن طرأت العديد من التحولات الجوهرية على طبيعة العلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية في العصر الحديث، فأكد روبرت كوكس Robert W. Cox أن النظريات الأساسية

للعلاقات الدولية كالتواقعية، الماركسية، والليبرالية حللت العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال تحليل دور القوى الاجتماعية كجماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات رجال الأعمال في التأثير على سياسات الدولة فيما يخص سياساتها الاقتصادية داخليًا وخارجيًا. ويرى أن هذه القوى الاجتماعية تتولد وتتكون وتتغير وفقا لتغير علاقات الإنتاج داخل الدول وكذا وفقًا للتأثر بالوضع على المستوى الدولي (Robert W, 1981).

ولقد تعاضد دور هذه القوى وتأثيرها بسبب تزايد التوجه للسوق الحر في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرورًا بنهاية الحرب الباردة في أواخر القرن العشرين وتساعد تأثير العولمة (جلبين، 2004، صفحة 19) (علي ك.، 1984)؛ وظهور دور رجال الأعمال ليس فقط في الدول الصناعية ولكن أيضًا في الدول الأقل نموًا، بسبب تطور طبيعة القضايا السياسية والاقتصادية المرتبطة بهذه الدول خاصة فيما يتعلق بأولويات التنمية فيها وارتباطها بالمساعدات والقروض الخارجية التي تتلقاها هذه الدول من الجهات المانحة الدولية والدول الرأسمالية الكبرى؛ وكذا العلاقة مع الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بإقامة نشاطاتها في الدول النامية إلخ. وقد أدى ذلك إلى تغير أجندة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث؛ وتبلور مصالح اقتصادية جديدة بين رجال أعمال هذه الدول وحلفائهم في الدول الكبرى (جلبين، 2004، صفحة 19) (علي ك.، 1984) (قنديل، 1989) .

فهذه الفئة تعدى تأثيرها حدود الدولة إلى الصعيدين الدولي والإقليمي وذلك بسبب تعدد وتشابك مصالح هذه الفئة مع نظرائها في الخارج وارتباطها مع منظمات الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات التي توفر لحلفائها من رجال الأعمال المحليين استقلالية وقوة وقدرة أكبر على مواجهة حكوماتهم إذا تعارضت مصالحهم مع السياسات التي تصنعها الحكومة، وممارسة الضغوط عليها لدعم توجهات سياسية تخدم مصالحهم الاقتصادية وتغيير تلك التي تتعارض معها.

كل هذه الظواهر أدت إلى زيادة مساحة حركة وتأثير القوى غير الرسمية وعلى رأسهم جماعات المصالح ورجال الأعمال في عملية صنع السياسات على المستويين المحلي والدولي، وبرز دورها إزاء قضايا مهمة مثل: المعونات الخارجية، قضايا التسلح، وسياسات الغذاء، وتغير المناخ إلخ (جلبين، 2004، صفحة 19) (علي ك.، 1984) (Lucas, 1997).

ولكن من الملاحظ من خلال استعراض الأدبيات التي تناولت تحليل رجال الأعمال على مدى السنوات والعقود الماضية وجود الخلط الدائم بين تناول رجال الأعمال كنوع من جماعات

المصالح، وبين تناولها وتحليلها باعتبارها طبقة اجتماعية، أو كونها رافداً من روافد النخبة؛ فهناك العديد من الأدبيات التي صنفت رجال الأعمال على أنهم جماعات مصالح منظمة ذات طابع اقتصادي إلى جانب نقابات العمال واتحادات الزراعيين والصناعيين المهتمين بالقضايا المتعلقة بالتجارة الخارجية والتعريفات الجمركية..... إلخ، ومنها من يعبرها طبقة اجتماعية (الطبقة الرأسمالية ذات النفوذ في المجتمع)، ومنهم من يطلق على الطبقة العليا من الطبقة الرأسمالية من مدير الشركات وأصحاب المؤسسات التجارية الكبرى ورجال الأعمال البارزين مسمى (نخبة) (Lucas) (Business Elite), (1997).

وبالنسبة لدور وتأثير رجال الأعمال في السياسة الخارجية، وُجد تصارعاً بين العديد من النماذج النظرية التي توضح طبيعة تأثير رجال الأعمال على عملية صنع السياسة الخارجية - خاصة في الولايات المتحدة- ومن أهمها (النموذج الدولاني The Statist Model - نموذج السياسة الديمقراطية The Bureaucratic Politics Model - النموذج التعددي The Pluralist Model - نموذج الماركسية الآلية Instrumental Marxism - نموذج الماركسية الهيكلية Structural Marxism)، وسترکز الدراسة على النموذجين الدولاني والتعددي.

أ) نموذج الدولة The Statist Model

ويرى هذا النموذج الدولة كممثل أوجد لديه مصلحة وطنية متميزة عن ضغوط أي مجموعة اجتماعية ويضع أنصار هذا النموذج أربع افتراضات حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والجماعات غير الرسمية والمجموعات الاجتماعية الأخرى:

أولاً: إن "مسؤولي الدولة" هم المكلفون باتخاذ قرارات رسمية للنظام السياسي؛ والذين سيكون لهم خياراتهم وتفضيلاتهم الخاصة بعيداً عن المجموعات الأخرى الموجودة داخل المجتمع. وبغض النظر عن "الخلفيات الاجتماعية" لصانعي القرار، ومهما كانت علاقاتهم مع أعضاء الطبقات المهيمنة أو الجماعات ذات النفوذ والموارد السياسية الكبيرة، فإنهم سيعملون على تحقيق الأهداف واختيار القرار والسياسات المناسبة بما يتوافق مع المصلحة الوطنية.

ثانياً: يركز النهج الدولاني على مصالح الدولة كمتغير منفصل عن مصالح المجتمع المدني. ويفترض أن تفضيلات الدولة الديمقراطية قد تكون في الواقع مختلفة عن مصالح أو تفضيلات المجتمع المدني.

ثالثاً: يفترض النهج الدولاني أنه إذا اختلفت تفضيلات الدولة والمجتمع المدني، فستعمل الدولة وفقاً لتفضيلاتها، وليس تبعاً لتفضيلات المجتمع المدني. وللقيام بذلك بنجاح، قد يكون من الضروري أن يعمل المسؤولون على تحويل القيم أو المواقف أو التفضيلات داخل المجتمع المدني حتى تكون منسجمة مع قيم الدولة (Nossal, 1979).

رابعاً: يفترض نموذج الدولة أن الحكومة لديها القدرة على الانتصار في أي تضارب في المصالح بين الدولة والمجتمع؛ حيث يمكن للموظفين العموميين الوصول إلى موارد الدولة التي يمكن استخدامها في نزع فتيل الخلاف بين الدولة والمجموعات غير الرسمية داخل المجتمع أو لصياغة رأي عام موحد ولتعبئة الدعم المجتمعي لتفضيلات الدولة وخياراتها عند اتخاذ سياسة معينة (Nossal, 1979).

هناك العديد من الآراء والحجج المختلفة بشأن نموذج الدولة في أعمال الباحثين، ولكن الصيغ الأكثر شهرة موجودة في أعمال ستيفن كراسنر Stephen Krasner إذ طور كراسنر نموذجاً مطولاً في كتابه "الدفاع عن المصلحة الوطنية" *Defending The National Interest* (D.Krasner, *Defending the national interest: Raw materials investments and US foreign policy*, 1978)، والذي يحاول فيه دعم تعميماته النظرية بأمثلة تجريبية. يوضح كراسنر نقطتين أساسيتين في فهم تصوره لحكم الدولة:

- (1) الادعاء بأن صانعي السياسة في الولايات المتحدة قد سعوا إلى تحقيق مجموعة متسقة من الأهداف المتعلقة بمناصبهم الحكومية بعيداً عن خلفياتهم أو اهتماماتهم الاجتماعية والاقتصادية.
- (2) يزعم كراسنر اهتمامه بشكل خاص بمواجهة الروايات التعددية والماركسية للدولة، حيث يرى أن صانعي السياسة الأمريكية تمكنوا من تحقيق أهدافهم الخاصة بعملية صنع القرار في مواجهة القيود المحلية والدولية القوية. ولقد رفضت دراسات الحالة التي قدمها الفكرة التعددية القائلة بأن صناعة سياسة الدولة تعكس التناقض بين مجموعات المصالح المتنوعة التي تتفاوض وتتنافس فيما بينها من أجل التأثير على المؤسسات الحكومية المهمة. بدلاً من ذلك، يصر كراسنر على أن سياسات الدولة كانت متسقة نسبياً مع مرور الوقت في تحديد "المصلحة الوطنية" وتعزيزها استناداً إلى تصور أيديولوجي للأهداف المجتمعية (W.Cox, 1991, pp5-7).

وبالنسبة لكراسنر، يتمثل الهدف الأساسي للحكومة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في "العمل على إعادة تشكيل العالم في صورته الليبرالية" وهذا يعني من الناحية العملية أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة حددوا باستمرار أهداف سياستهم الخارجية من حيث المعارضة الأيديولوجية للشيوعية، وهو موقف غالبًا ما أدى إلى معارضة نخب الشركات ومجموعات المصالح المعنية بتعزيز مصالحهم المادية قصيرة الأجل.

ومن بعد كراسنر، يؤكد الكثير من منظري هذا النموذج على وحدة المصالح للدولة في السعي لتحقيق الأهداف المتعلقة بالرؤيا العام للمجتمع وليس لصالح أو مصلحة أي مجموعة اجتماعية اقتصادية معينة؛ وأن واضعي السياسات يرون أن الخضوع لمصلحة فئة ضيقة من المجتمع دون النظر للمصلحة الوطنية العليا، يعني في كثير من الأحيان وجود سياسة خارجية عقلانية في صياغة وسائل وغايات استراتيجيات السياسة الخارجية (D.Krasner, Defending the national interest: Raw materials investments and US foreign policy , 1978) (W.Cox, 1991, pp 7-8).

ولقد قام كراسنر بدراسة خمس عشرة حالة لإثبات أن صانعي السياسة نجحوا في كثير من الأحيان في تعزيز معتقداتهم الأيديولوجية ضد ضغوط النخبة من الشركات. وقد استخدم كراسنر هذه الدراسات لرفض أطروحات الماركسيين التي ترى أن الدولة تعمل لحساب مصلحة فئة رجال أعمال فيصنع قرارات السياسة الخارجية.

والحجة التي خلص لها هي أن صناع السياسة على خلاف جوهرى وأساسى مع النخب الاجتماعية والاقتصادية حول السعي لتحقيق هذه الأهداف الخاصة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية القائمة في تلك الفترة على محاربة الشيوعية، ويرجع ذلك أساسًا إلى حقيقة أن الجهات الفاعلة في الدولة تقدم باستمرار "المصلحة الوطنية" التي غالبًا ما تتعارض مع المصالح المادية قصيرة الأجل لشركات معينة مع الدول الشيوعية المستهدفة من هذه السياسة (D.Krasner, Defending the national interest: Raw materials investments and US foreign policy , 1978) (W.Cox, 1991, pp. 7-8)

الانتقادات

هناك العديد من الانتقادات التي طالت هذا النموذج منها:

أولاً: فكرة أن الدولة هي الممثل الأوحده المعبر عن المصلحة الوطنية والمحددة لشكل السياسة الخارجية هي إشكالية من عدة وجهات نظر مختلفة؛ وقد أشار نموذج السياسة البيروقراطية باستمرار إلى الطبيعة المعقدة للانقسامات بين السياسيين في مختلف الإدارات والوكالات الحكومية. فغالبًا ما تؤدي هذه الانقسامات إلى نزاع كبير حول أهداف السياسة الخارجية، والنتيجة النهائية هي سياسة منقوصة وغير ممثلة أو معبرة عن جميع فئات المجتمع. ويرى نقاد هذا النموذج، ومن بينهم جراهام أليسون، أنه من الممكن أن يتم التحدث عن "المصلحة الوطنية" فقط بطريقة توافقية بحيث يتم تشكيل السياسة من خلال تحويل التحالفات داخل الحكومة على أساس المصالح البيروقراطية المتنافسة لواضعي السياسات.

ثانياً: الحجة القائلة بأن الجهات الحكومية الفاعلة تتقدم بأهدافها الأيديولوجية المعلنة على أهداف ورغبات مجموعات المصالح المجتمعية قد تم تحديها من قبل كل من النظرية التعددية والروايات الماركسية؛ فينظر التعدديون إلى الدولة على أنها مُخرقة بشدة من قبل مجموعة متنوعة من مجموعات المصالح المتنافسة مما قد يؤثر بشكل كبير على قرارات السياسة الخارجية المتخذة من قبلها لخدمة مصالح هذه الجماعات (P.Houghton, 2000).

ويقدم توم ماكورميك نقدًا لنهج كراسنر باستخدام نهج النظام العالمي؛ ويوضح أن شريحة مهمة من الطبقة العليا في مجالس إدارات الشركات تتحول بشكل مستمر من وظائف القطاع الخاص إلى الوظائف الحكومية، مما يؤدي إلى عدم وضوح التمييز بين ما هو مصالح الدولة العامة ومصالح الشركات الخاصة. ويدعو تحليل ماكورميك إلى التساؤل حول افتراض كراسنر بأن واضعي السياسات يسترشدون بالضرورة بمصالحهم الحكومية بدلاً من خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ فيرى أنه لا بد من تقديم أدلة مقنعة تبرر صحة افتراضه (W.Cox, 1991, pp 9-10).

ب) النموذج أو النظرية التعددية Pluralist Model

يبدأ نموذج التعددية Pluralists Model من الافتراض بوجود مساواة سياسية نسبية بين مجموعات المصالح التي تسعى للتأثير على صنع السياسة الخارجية. ويرى منظرو هذا النموذج أن العملية الحكومية تحتوي على العديد من المقترحات التي لا تزال تهيمن على الآراء التعددية للسياسة

الاقتصادية الخارجية. ويكمن الخلاف الأساسي بين هؤلاء المنظرين في أن الموارد الاقتصادية لجماعات المصالح وفئة رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات الشركات الكبرى لا تترجم تلقائياً إلى تأثير سياسي ملموس على عملية صنع القرار (W.Cox, 1991, p.15).

في الواقع، يرى المحللون أن الشركات الكبرى والمؤسسات الاقتصادية العملاقة هي واحدة من مجموعات المصالح العديدة المتنافسة على انتباه صانعي السياسات؛ ويعتمد نجاح مجموعات المصالح أو عدم نجاحها في ممارستها للتأثير في عملية صنع السياسة على عدد من العوامل المتنوعة مثل: المهارات السياسية - ومناخ الرأي العام - والقوة النسبية لمجموعات المصالح الأخرى. فبعض الشركات لاتتجح بشكل فعال في تحقيق أهدافها السياسية بسبب افتقارها إلى الخبرة السياسية ومهارات الضغط. وعلى أي حال، يرى أنصار النموذج التعددي عدم وجود أي سبب يدعو إلى افتراض أن الموارد الاقتصادية للشركات تمنحها ميزة سياسية فالمجال العام مفتوح لمجموعة متنوعة من مجموعات المصالح السياسية المتنافسة (Bauer) & (W.Cox, 1991, p. 15) (1972).

كما في نموذج الدولة، يجادل المحللون التعدديون أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة غالباً ما يتعارضون مع آراء النخب الاجتماعية الاقتصادية في صياغة السياسة الخارجية. ومع ذلك، على عكس المنظرين الدولانيين، يؤكد محللو النموذج التعددي أهمية دور مجموعات المصالح في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة (W.Cox, 1991, p.16, Cohen) (1988).

وبالنسبة للتعدديين، لا تمثل قرارات السياسة الخارجية خيارات المصلحة الوطنية لصانعي القرار المعزولة عن أي تأثيرات مجتمعية، ولكن -كما يقول كراسنر- فإن السياسة الخارجية هي نتاج الصراع والتنافس بين مجموعات المصالح ورجال الأعمال للتأثير على إدارات ووكالات وشخصيات حكومية معينة (W.Cox, 1991, p.16).

ويقول التعدديون بأن السياسيين يهتمون بالحصول على أصوات الناخبين وضمان إعادة انتخابهم، الأمر الذي يجعلهم على وعي بضرورة استرضاء مجموعات المصالح ذات المهارات العالية في تعبئة الدوائر الانتخابية الخاصة بهم. وقد طبق ستيفن كوهين تحليل التعددية لدراسة السياسة الأمريكية الاقتصادية الخارجية، ووجد كوهين أن التحول في اتجاهات صنع السياسات هو تحول جزئي نتيجة لجهود الضغط التي تبذلها جمعيات القطاع الخاص والتي تتراوح بين مجموعات المستهلكين

والجمعيات القانونية ومنظمات العمل والسفارات الأجنبية والجمعيات التجارية ومجموعات متنوعة من المصالح الصناعية والزراعية (Cohen, 1988) (Nossal, 1979) (W.Cox, 1991, p.16) إن الموارد السياسية المتاحة والقيود التي تفرضها البيئة المجتمعية هي التي تحدد إذا كانت مجموعة المصالح ستتحج في التأثير على السياسة الاقتصادية الخارجية أم لا. وتشمل الموارد السياسية القدرة على فهم وتفسير الفروق الدقيقة في تشريع معين للجهات الفاعلة السياسية المهمة، والقدرة على معرفة من يتحدث ومتى، والقدرة على ربط المصالح الخاصة لمجموعة الضغط بالمصالح العامة للسياسيين في إعادة الانتخاب وفي تكوين صورة إيجابية لدى الرأي العام.

وتشمل القيود البيئية على السياسة الاقتصادية الخارجية القوة النسبية، وتأثير الدول القومية الأخرى على الساحة الدولية، وتأثير الأحداث العالمية الأخيرة على الاستعداد الأيديولوجي للجهات الفاعلة السياسية المهمة، والقدرة المالية والإدارية للحكومة على نحو فعال، تنفيذ خيارات سياسة معينة. يزعم كوهين - بتطبيق ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية - أن الطبيعة غير المتجانسة لمجموعات المصالح القادرة في مرحلة ما على التأثير في السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة تجعل من المستحيل عملياً على أي مجموعة أن تسيطر على عملية السياسة باستمرار؛ كما أن تنظيم جماعات المصالح على أسس عرقية ودينية وأيديولوجية واقتصادية يعني أنه من الصعب إعطاء الأولوية لأي متغير واحد في شرح كيفية وضع السياسة الخارجية (W.Cox, 1991, p.17).

ولقد درست F. Chidozie Ozone شيدوزي أوزون تأثير مجموعات المصالح على السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه دول العالم الثالث، وخلصت إلى أن السياسة الأمريكية تأثرت بمجموعة غير متجانسة من جماعات المصالح مثل The National Association for the Advancement of Colored People (NAACP) الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، واللجنة الأمريكية الخاصة بإفريقيا The American Committee on Africa، والصليب الأحمر The Red Cross، ومجلس الكنائس العالمي The World Council of Churches، والحكومات الأجنبية ومجموعة متنوعة من المصالح التجارية. ووفقاً لأوزون، فقد لعبت (Cohen, 1988) مجموعات المصالح التي تم تعبئتها أدواراً مهمة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم الثالث وفقاً لمجموعة متنوعة من الاهتمامات المختلفة لهذه الجماعات (W.Cox, 1991, p. 17). (Ozone, 1983).

ويرى د. محمد السيد سليم (سليم، 1998، الصفحات 196-200) أن هناك ثلاث قنوات أو آليات يمكن من خلالها لجماعات المصالح التأثير على السياسة الخارجية لحكوماتها وذلك على النحو التالي:

1- المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية

قد تشترك بعض الجماعات في صنع السياسة الخارجية بشكل مباشر من خلال مشاركتها العمل مع أجهزة صنع السياسات؛ وذلك من خلال قيام هذه الجماعات بتقديم وجهة نظرها إزاء قضية ما مرتبطة بمصالحها بشكل مباشر ومشاركتها في اتخاذ القرار بشأنها. مثال على ذلك: دور العسكريين الممثلين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي والمشاركة في صنع السياسة الخارجية السوفييتية خاصة فيما يتعلق بسباق التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية (سليم، 1998، صفحة 197).

2- التأثير غير المباشر في السياسة الخارجية

وذلك عن طريق امتلاك بعض هذه الجماعات جزء من مصادر القوة العسكرية، والاقتصادية اللتين تستطيع أن تمارس من خلالهما تأثيرًا ملموسًا حتى ولو كان على نطاق محدود على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية تجاه قضية محددة. ولكن يبقى هذا التأثير محدود بسبب اهتمام هذه الجماعات بقضايا دون غيرها في مجال السياسة الخارجية وأيضًا إذا لم تستخدم كل مصادر قوتها للتأثير على صانعي القرار. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: دور الجماعات الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وأثر المركب الصناعي العسكري على القرارات الخاصة بالإنفاق العسكري والسياسات الدفاعية الأمريكية؛ فهذا المركب يضم كبار العسكريين، ورؤساء كبرى الشركات المرتبطة بالصناعات العسكرية والدفاعية، إلى جانب عدد من مسؤولي الإدارة الأمريكية (سليم، 1998، صفحة 197).

3- لعب دور الوسيط

وقد تلجأ جماعات المصالح في بعض أحيان أخرى للعب دور الوساطة بين الحكومة والمواطنين من خلال التواصل مع صانعي القرار لتوصيل موقف المواطنين إزاء سياسة أو قضية تعلق بمصالحهم المباشرة؛ كقيام منتجي القمح في ولايات الغرب الأوسط الأمريكي بالتواصل مع

صانعي القرار من أجل رفع الحظر عن تصدير القمح للاتحاد السوفييتي إبان فترة الحرب الباردة (سليم، 1998، صفحة 199).

كما يمكن لهذه الجماعات استخدام آليات أخرى أكثر بساطة، ولكنها قد تكون ذات تأثير فعال ومباشر مثل اللجوء لتنظيم المسيرات والمظاهرات احتجاجًا على السياسات التي تتعلق بمصالحهم المباشرة.

ويرى بعض المحللين أن تزايد الضغوط الممارسة على الحكومة أو صانعي القرار من قبل جماعات المصالح قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عجزها عن تمرير سياساتها تجاه قضية أو دولة معينة بسبب انشغالها بمحاولة التوفيق بين مطالب هذه الجماعات وتوجهات الدولة الرسمية؛ مما قد يضطر صانعو القرار في بعض الحالات اتخاذ تدابير قاسية لوقف هذه الضغوط وتمرير سياساتها مما قد يضر بالعملية الديمقراطية ككل (Lucas, 1997).

الانتقادات

وظهرت مجموعة من الانتقادات للنموذج التعددي:

- إن فكرة أن الشركات ومؤسسات الأعمال غير قادرة في كثير من الأحيان على ترجمة قوتها الاقتصادية إلى قوة سياسية هي إشكالية في حد ذاتها؛ وخاصة في مجال السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة. وحتى التعددي ستيفن كوهين يعترف بأن جماعات الضغط التي تكونها الشركات ومؤسسات الأعمال هذه قد يكون لها ميزة في ممارسة الضغط على السياسيين للحصول على فوائد في مجال تشريعات التجارة الخارجية لضمان مصالحهم.

في الواقع، من بين الـ 5000 جماعة التي ذكرها ستيفان كوهين من جماعات الضغط في السياسة الاقتصادية الخارجية (Cohen, 1988)، فإن الغالبية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالمصالح التجارية؛ فالمصالح المادية والامتياز الاقتصادي تدفعان الشركات إلى توظيف أفضل وألمع المحترفين الذين غالبًا ما يكون لديهم خبرة كبيرة في العمل السياسي. ويمكن للشركات تحمل تكلفة توظيف المزيد من جماعات الضغط ودفع رواتبها الباهظة للتأثير على السياسيين المهمين، وهذا ما يميزهم عن منافسيهم من جماعات المصالح الأخرى التي تقتصر لتلك الإمكانيات (W.Cox, 1991, Merelman (p. 18, 1968).

• يتخذ بعض منتقدي التعددية موقف نموذج الماركسية الهيكلية المتمثل في أن الشركات قادرة على وضع معايير التشريعات بسبب سيطرتها على الموارد الاقتصادية. إن المنطق الذي يستند إليه هؤلاء يفيد بأن الحكومات في الاقتصادات الرأسمالية تعتمد على الشركات للاستثمار في الموارد اللازمة وتوظيف العمال. وهكذا يميل صانعو السياسة إلى تقديم حوافز للشركات في محاولة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار. ويعزى ذلك جزئياً إلى قدرة الشركات على حجب الموارد الاقتصادية في مواجهة التشريعات التي تتحدى صلاحيات مجموعات رجال الأعمال (Mankoff, 1970).

ويرى ستيفن لوكاس أن الشركات قادرة على ممارسة الضغط والتأثير السلطة السياسية عن طريق تعطيل سياسات معينة ووضعها خارج الأجندة التنفيذية والتشريعية للدولة (Lucas, 1997).

• ينطوي النقد الثالث للمنظور التعددي على كشف الروابط بين السياسيين والمصالح التجارية؛ وتوثق بعض الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الميل الكبير لدى المسؤولين الحكوميين للتحويل بين المناصب الحكومية ومناصبهم في القطاع الخاص ومجال الأعمال. وهذا لا يعني بالضرورة أن السياسيين يتخذون القرارات بناءً على روابط أعمالهم لكنه يوضح حقيقة مهمة عن الوسط الاجتماعي الذي يتم فيه اتخاذ القرارات وكيفية تؤثر هذه البيئة على عملية صنع القرار، ولم يلق هذا التساؤل أهمية لدى التعدديين (Mankoff, 1970, W.Cox, 1991).

ثانياً: تطور العلاقات المصرية - التركية قبل وبعد أحداث ثورتي 25 يناير

2011 و30 يونيو 2013

في هذا الجزء من الدراسة سيتم استعراض موجز للتطور التاريخي للعلاقات المصرية - التركية على الصعيدين السياسي والاقتصادي في الفترة ما قبل وفي أعقاب ثورتي 25 يناير و30 يونيو، وذلك تمهيداً لمعرفة السياق المحيط بمستقبل تطور العلاقات بين البلدين وتأثير ذلك على مصالح رجال الأعمال المصريين والأترك (إذا سنحت الفرصة لمقابلة مجموعة من المستثمرين الأتراك في مصر) من خلال المقابلات التي ستجرى لبعض العينات منهم لمعرفة موقفهم من طبيعة العلاقات بين القاهرة وأنقرة ورؤيتهم لمسارها في المستقبل.

وسيتم تقسيم هذا التحليل إلى ثلاثة أقسام: الأول يستعرض تطور العلاقات في الفترة من

ثورة 1952 وحتى ما قبل ثورة يناير 2011، والثاني يتناول مسار العلاقات بعد ثورة 25 يناير 2011

وحتى ثورة 30 يونيو 2013، بينما يتطرق القسم الثالث والأخير إلى طبيعة العلاقة في أعقاب ثورة 30 يونيو حتى الآن.

أ. العلاقات المصرية – التركية منذ ثورة يوليو 1952 إلى ما قبل 25 يناير 2011

فمع تأسيس الجمهورية التركية في عام 1924 بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، تم اتخاذ منهجاً جديداً لبناء دولة علمانية حديثة والعمل على إلغاء كل مظاهر الإرث العثماني القديم والعمل على "تغريب" المجتمع التركي من خلال إلغاء تدريس اللغة العربية في المدارس، واستبدال كتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية بدلاً من العربية، ومنع الحجاب، وغيرها من الممارسات.

كما عمل أتاتورك ومن جاء بعده على إلغاء ارتباط تركيا تدريجياً بمحيطها العربي، فكانت علاقة أنقرة بدول الجوار العربي تتسم بالجفاء والقطيعة. ليس هذا فحسب، ولكن قامت تركيا في بعض الأحيان بالعمل ضد مصالح دول المنطقة (شلتوت، 2020).

وأبرز مثال على ذلك علاقتها بمصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر في أعقاب ثورة 1952 حيث سعت تركيا في إطار توثيق علاقتها بالقوى الغربية – وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من عضويتها في حلف الناتو – للتدخل في المنطقة وتكوين "حلف بغداد" عام 1955 المدعوم من المعسكر الغربي، والذي ضم كلا من بريطانيا، والعراق، وإيران، وباكستان. وكان الهدف من إنشائه هو إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط وفقاً لأجندة المصالح الغربية، ومورست العديد من الضغوط على مصر للانضمام لهذا الحلف ولكن قامت مصر ويوغوسلافيا والهند والعديد من الدول النامية في العام نفسه بتأسيس حركة مناهضة للأحلاف وسميت "بحركة عدم الانحياز" وتزعم الرئيس جمال عبد الناصر هذه الحركة. ومنذ ذلك الحين توترت العلاقات بين البلدين (مصر وتركيا) خاصة مع انضمام تركيا للمعسكر الغربي وتقرب مصر من الاتحاد السوفيتي زعيم الكتلة الشرقية في تلك الفترة (اللباد، 2012) (ألتونيشيك، 2012)، وكذا قيام القاهرة بتزعم المنطقة العربية ودعم فكرة القومية العربية – والتي تعتبر على النقيض التام للأيديولوجية التركية – والتي تبلورت وتجلت في تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في الفترة من 1958 وحتى 1961، والتي من كانت بين أسبابها حماية سوريا من التهديدات التركية، مما كان سبباً في مزيد من التوتر في العلاقات المصرية – التركية والتي شهدت أوج حدتها عام 1957 بسبب المناوشات والتهديدات العسكرية التركية التي حدثت على الحدود مع سوريا والتي تدخلت فيها مصر لدرح التهديد التركي (اللباد، 2012).

بالإضافة إلى قيام أنقرة بإبرام اتفاقية "حزام المحيط" مع إثيوبيا عام 1958 للتعاون العسكري والاستخباراتي مما مثل تهديدًا للأمن القومي المصري والعربي ورغم ذلك، كان لتركيا موقفًا مندبًا ورفضًا للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 والاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 (شلتوت، 2020).

واستمرت أنقرة في توجهاتها نحو الغرب خلال سبعينات وثمانينيات القرن العشرين لأن نخبتها الحاكمة كانت تنظر إلى الشرق الأوسط كمصدر للصراعات والاضطرابات، المهدة لمصالحها، بالإضافة إلى رغبتها في لعب دور مؤثر في هذه المنطقة إرضاءً لطموحاتها التوسعية (اللباد، 2012). ومع إبرام مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 وتحول مصر للتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية في عهد الرئيس السادات، كان الطرف موافقًا لبدء التقارب بين البلدين بعد تلاشي الصدام الأيديولوجي بينهما خاصة مع نهاية الحرب الباردة في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين مع نهاية الحرب الباردة؛ فقد سمحت هذه الظروف للأطراف المتحالفة مع واشنطن - والمقصود هنا مصر وتركيا - بلعب أدوار إقليمية جديدة في منطقة الشرق الأوسط وكان هذا هو العامل المشترك في إحياء العلاقة بين البلدين فكلاهما يرتبط بعلاقة استراتيجية بالولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية (اللباد، 2012).

واتسمت العلاقة بين البلدين بالتهدئة في عهد مبارك - خاصة في الفترة منذ بداية الثمانينات وحتى نهاية التسعينات - ولكن مع ذلك لم تسر على وتيرة واحدة فكانت علاقة بندقية تأرجحت ما بين محاولة التقارب الدافئ في عهد الرئيس التركي توجرت أوزال إلى العلاقات الباردة منذ وصول التيار الإسلامي في تركيا إلى سدة الحكم وفوز حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان بالأغلبية وصولاً لخلفه رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية وتقلده منصب رئيس الوزراء آنذاك (اللباد، 2012) (ألتونيشيك، 2012).

ويرجع السبب في وجود هذه العلاقة المتأرجحة بين مصر وأنقرة إلى عاملين رئيسيين:

أولاً: عدم وجود رؤية مشتركة بين البلدين فيما يتعلق بمستقبل الشرق الأوسط.

ثانيًا: عدم وجود تهديدات مشتركة ومباشرة لمصالح الطرفين (اللباد، 2012).

أيضًا كان نظام مبارك حذرًا إلى حد ما في علاقته بأنقرة وذلك لإدراكه للأهداف الحقيقية وراء الطموحات التركية في المنطقة والبرجماتية الفجة التي تحكم سياساتها تجاه دول الجوار خاصة

سعيها الحثيث لفرض سيطرتها في المنطقة في أعقاب ضعف العراق بعد حرب تحرير الكويت عام 1991 وبقائها في حالة هشاشة وتفكك مما أدى إلى زيادة النزعات الانفصالية من قبل الأكراد بشكل أساسي، وهو ما سبب قلقاً لدى أنقرة لامتداد هذه الفكرة إلى داخل حدودها ومطالبة أكراد تركيا بالحكم الذاتي مما يهدد الأمن القومي التركي.

ونتيجة لذلك، قامت أنقرة بانتهاج سلوك تهديدي توسعي عملت من خلاله على استباحة وتهديد السيادة العراقية من خلال المناوشات العسكرية التي تمت على الحدود العراقية - التركية بغرض مقاومة وقمع نشاط الأكراد وحزب العمال الكردستاني - والمصنف كأحد التنظيمات الإرهابية من قبل الحكومة التركية - وكان الأمر مماثلاً على الحدود السورية - التركية ففي عام 1998، حيث قامت تركيا بحشد قواتها على الحدود مع سوريا بهدف وقف نشاط حزب العمال الكردستاني على أراضيها وتسليم زعيم الحزب عبد الله أوجلان. وكادت أن تحدث أزمة حقيقية بين دمشق وأنقرة مما يهدد أمن المنطقة، وعلى الفور كانت التدخل المصري من قبل الرئيس مبارك ومن خلال القيام بالوساطة بين الطرفين والتي أسفرت عن توقيع اتفاق أضنة في 20 أكتوبر 1998 والذي تم بموجبه الاستجابة للمطالب التركية وتم إنهاء نشاط الحزب داخل سوريا وتسليم زعيم الحزب للسلطات التركية (ألتونيشيك، 2012) (اللباد، 2012) (أوغلو، 2011، الصفحات 610-616).

كل هذا يفسر السلوك الحذر المنتهج من قبل الجانب المصري في العلاقة مع أنقرة حيث كانت القاهرة تقوم بدور المقوض للتهديدات والأطماع التركية في المنطقة.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، تزايدت الطموحات لدى أنقرة للعب دور إقليمي أكبر في المنطقة خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي للسلطة عام 2002، وأدى ذلك إلى حدوث تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية لتركيا من خلال العمل على إعادة تعريف وصياغة القدرات والتوجهات والتطلعات التركية في علاقاتها مع دول العالم؛ وخاصة دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط (شلتوت، 2020) (اللباد، 2012).

ولقد حدد أحمد داوود أوغلو - وزير الخارجية في حكومة أردوغان ورئيس الوزراء فيما بعد

- رؤية شاملة للسياسة الخارجية التركية تتخلص في النقاط التالية:

1- محاولة العودة إلى هوية تركيا الإسلامية والاعتزاز بالتاريخ والإرث العثماني المتعدد الأعراق

والثقافات.

- 2- استرجاع واستعادة الإحساس بعظمة وتاريخ الامبراطورية العثمانية (فيما سُمي بتوجهه العثمانية الجديدة)؛ وذلك للتخلص من الشعور بكون تركيا لاعباً إقليمياً محدود الأدوار والعمل على توسع دائرة ومجال السياسة الخارجية التركية تحقيقاً للمصلحة العليا للبلاد.
- 3- الاستمرار والسعي نحو بناء علاقات استراتيجية مع الغرب وتحقيق هدف الانضمام للاتحاد الأوروبي من خلال العمل ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان (أوغلو، 2011، الصفحات 610-616).

وبالنسبة لعلاقات أنقرة مع دول الجوار، وضع داوود أوغلو عدة أسس تقوم عليها هذه

العلاقات:

- **العمق الاستراتيجي:** يرى أوغلو أن وضع تركيا في المجتمع الدولي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمركزها في محيطها الإقليمي والدور الذي تلعبه فيه؛ خاصة في التخوم الجغرافية التي تعتبرها عمقاً استراتيجياً لها وهي: (منطقة الشرق الأوسط - البلقان - القوقاز) والتي أطلق عليها أوغلو "المناطق القارية القريبة".
- **تفسير المشكلات:** بمعنى العمل على التخلص من المشكلات والخلافات بين أنقرة وجيرانها وذلك من أجل بلورة سياسة خارجية فعالة وإيجابية تحقق مصالح البلاد والأطراف الأخرى إرساءً لمبدأ الربح للجميع (أوغلو، 2011، الصفحات 610-616) (اللباد، 2012).
- **القوة الناعمة:** ومفادها الاعتماد وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع دول الجوار ونشر الثقافة التركية بين شعوبها، فلقد أكد أوغلو في كتابه أهمية إيلاء القوة الناعمة أهمية كبرى لتقوية أواصر علاقات تركيا الإيجابية بجيرانها لأنها الأداة الأعمق تأثيراً وكان لها مردود إيجابي واتخذت أشكالاً عديدة منها:

1- الترويج لانتشار الأعمال الدرامية التركية: والتي تتم دبلجتها وترجمتها للدول العربية وتذاع في العديد من القنوات العربية؛ والتي رسمت صورة مثالية للمجتمع التركي في عيون المشاهدين العرب.

2- زيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري مع دول المنطقة: فزاد التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية بشكل كبير جداً وغزت المنتجات التركية الأسواق العربية، ولقد ساعد على ذلك الطفرة والنمو الهائل للاقتصاد التركي منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام

2002، فاعتُبرت أنقرة نموذجًا اقتصاديًا وسياسيًا ناجحًا والذي أبهر الكثير من دول المنطقة مما ساعد على تضاعف التبادل التجاري مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سبعة أضعاف في الفترة من 2002 - 2009. (أوغلو، 2011، الصفحات 610-616) (اللباد، 2012).

ساعد على ذلك أيضًا تغير وتراجع العلاقات التركية - الإسرائيلية "ولو شكليًا" منذ وصول أردوغان للسلطة خاصة مع الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية، الدفع بعملية السلام للأمم (الباز، 2020).

ومن أبرز هذه المواقف: التتديد بالحصار الذي فرض على الرئيس الراحل ياسر عرفات عام 2002 فكان لتركيا بعض المواقف للسياسات والممارسات الإسرائيلية وتساعدت حدة الانتقادات التركية لها مما يجسد رؤية نظام حزب العدالة والتنمية الذي حاول تصدير التوجه الإسلامي المنمد بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وضرورة مناصرة الشعب الفلسطيني في نضالهم المشروع والعمل على ، ومذبحة جنين وغيرها، وقيام أنقرة بالتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد قرار إسرائيل ببناء الجدار العازل عام 2003، والشجب والتتديد باغتيال الشيخ أحمد ياسين عام 2004، والحرب على لبنان عام 2006 (اللباد، 2012) (الباز، 2020).

كما لعبت تركيا دور الوسيط في خمس جولات من المباحثات السورية - الإسرائيلية حول هضبة الجولان منذ عام 2008 وحتى الحرب على قطاع غزة 2009؛ وذلك بغرض إبراز الوجود والدور التركي في المنطقة كمنافس لدور القاهرة التقليدي والمحوري كراعٍ ووسيط رئيسي في القضية الفلسطينية (اللباد، 2012). ولكن تدهورت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في الفترة ما بين عامي 2008 - 2010 مرورًا بالتتديد بالحرب والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة 2008 - 2009، ووصولاً إلى حادث مهاجمة القوات الإسرائيلية للسفينة مرمرة عام 2010 واستشهاد تسعة من المواطنين الأتراك على متنها (اللباد، 2012) (الباز، 2020).

ولقد أدت كل هذه المواقف الخاصة بالقضية الفلسطينية في زيادة الجفاء وبرودة العلاقات بين مصر وتركيا في تلك الفترة؛ بسبب اختلاف وجهات النظر بين البلدين في التعاطي مع هذا الملف واتهام أنقرة للقاهرة بعدم بذل الجهد الكافي لوقف الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وهو تصور مبني عن عدم دراية كافية بالجهد المصري الذي بُذل في هذا الصدد مما يكشف حقيقة المواقف التركية الهشة

من القضية الفلسطينية (أبو الغيط، 2013، صفحة 385)، الذي في حقيقته لم يكن له بُعداً عاطفياً بحتاً، وإنما كان نتيجة للنزعة البراجماتية للسياسة الخارجية التركية التي تسعى لتحقيق المصالح المادية للبلاد في الداخل والخارج (Alsaftawi, 2017, pp. 179-180)؛ بدليل عدم تأثر العلاقات التركية - الإسرائيلية على المستويين الاقتصادي والعسكري بالأزمة السياسية بين البلدين منذ عام 2010. وازداد مستوى التعاون الاقتصادي وحجم التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب سنوياً حتى عام 2020 إلى ما يزيد على ما بين 4 إلى 6 مليارات دولار (الدوشي، 2020) (حسن، 2020)، كما زادت نسبة تصدير المنتجات التركية لإسرائيل بنسبة 40% مما يجعل أنقرة الشريك التجاري الأكبر لتل أبيب في المنطقة والثاني بعد الصين على مستوى القارة الآسيوية (الباز، 2020).

وبالنسبة للتعاون العسكري، فقد بلغ أعلى مستوياته حيث تم توقيع أكثر من 60 بروتوكولاً واتفاقية تعاون عسكري تشكل صلب "الاتفاق الاستراتيجي" بين أنقرة وتل أبيب الموقع عام 1996 والذي بموجبه يكون لكل من البلدين القدرة على استخدام المجال الجوي والقواعد الجوية والموانئ ومرافق التدريب الأخرى (المعرفة، 2021). إلى جانب التعاون في مجال التسلح حيث تعتبر تركيا من أبرز الدول التي تعتمد على الأسلحة المصنعة في إسرائيل، ويتوقع المحللون تنامي العلاقات بين البلدين في المستقبل وتطورها إلى مستوى التحالف الاستراتيجي الوثيق (الباز، 2020).

بالإضافة إلى بعض المواقف الأخرى التي تتعلق بطموحات أنقرة الجامحة في منطقة شرق المتوسط خاصة فيما يتعلق بحقوق التنقيب في المناطق الاقتصادية الخالصة، والتحفز التركي على التفاهات التي قامت بها مصر مع قبرص واليونان بشأن ترسيم الحدود البحرية في تلك المنطقة وتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان الثلاثة مما يُخوّل لمصر الحق في التنقيب واستغلال الثروات الطبيعية الموجودة فيها وخاصة البترول والغاز الطبيعي، ومحاولة تركيا للوصول إلى صيغة تفاهم مع مصر للتعاون لترسيم الحدود البحرية بما لا يضر بمصالح تركيا وحققها في استغلال ثروات البحر المتوسط مثلها مثل جيرانها ولم تستكمل هذه المحادثات ولم تسفر عن أي نوع من التفاهات الإيجابية بسبب المشكلات التاريخية بين تركيا مع جارتها قبرص واليونان (أبو الغيط، 2013، صفحة 385).

واستمرت حالة العلاقات المصرية - التركية على هذه الوتيرة من الفتور، وإن كان هذا لم يمنع استمرار المحادثات بين البلدين فيما يخص المسائل المتعلقة بتعزيز التعاون الاستراتيجي؛ وتم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين. وبالنسبة للعلاقات الاقتصادية كانت في أوج ازدهارها وازداد التبادل التجاري بين

القاهرة وأنقرة وتم عقد اتفاقية تجارة حرة بين البلدين والتي دخلت حيز النفاذ عام 2007 (أبو الغيط، 2013، صفحة 385) (ألتونيشيك، 2012).

ولكن كل ذلك كان يتم مع التحفظ على سلوك النظام التركي تجاه القيادة السياسية المصرية؛ فيقول أحمد أبو الغيط وزير الخارجية المصري الأسبق وأمين عام جامعة الدول العربية حاليًا في كتابه "شهادتي" إن الرئيس مبارك كان لديه الكثير التحفظات على سلوك النظام التركي بقيادة أردوغان تجاهه والإصرار على شخصنة العلاقات بين البلدين واختلاف الرؤى بين القيادتين خاصة فيما يتعلق بمحاولة منافسة أنقرة لدور القاهرة الإقليمي وتحديدًا ما يخص دعم القضية الفلسطينية. وقد أدى هذا إلى تعثر المباحثات بين البلدين التي عُقدت لإعداد وثيقة للتعاون الاستراتيجي الشامل؛ كما تعطل مشروع الربط الكهربائي ومشروع خط الغاز وكل ذلك بسبب سلوك القيادة التركية تجاه نظام مبارك، واستمر الحال كذلك حتى قيام ثورة يناير 2011 (أبو الغيط، 2013، صفحة 385).

ب. الموقف التركي من ثورة 25 يناير 2011 (نحو بداية جديدة للعلاقات مع القاهرة)

- تباين الموقف التركي حيال الاحتجاجات التي طالمت المنطقة العربية، والتي عُرفت بالربيع العربي، حيث كان التدخل بشكل مباشر وغير مباشر للتأثير في مجريات الأحداث والتي انتهت بإسقاط الأنظمة الحاكمة في مصر، وتونس، وليبيا، واليمن (Tetik, 2021). ولكن نجد أن الموقف التركي إزاء الأحداث في مصر كان هو الأقوى والأبرز؛ فقد كانت أنقرة من أوائل الداعمين للثوار ومطالبهم وتجلّى هذا بوضوح في دعوة رجب طيب أردوغان للرئيس مبارك في بشكل علني ومباشر بأن يستمع لمطالب شعبه بدون تردد، (شلتوت، 2020) وأن الشعب المصري يستحق ديمقراطية وحرية أفضل (Tetik, 2021). كما أكد وزير الخارجية آنذاك أحمد داوود أوغلو أن مطالب المتظاهرين المصريين مطالب مشروعة، وأن تركيا لن تبقى صامتة إزاء ما يحدث في مصر. كما شدد على أهمية العلاقات المصرية - التركية كقوة إقليمية جديدة في الشرق الأوسط نظرًا لما يتمتع به البلدان من أهمية استراتيجية وقوة عسكرية في المنطقة. وأكد أن "التعاون بين البلدين يشكل محورًا حقيقيًا للديمقراطية في الشرق الأوسط، وأن تركيا ستعمل على مساعدة دول المنطقة (سوريا، وليبيا، ومصر وغيرها من الدول) والاندماج والانخراط بشكل مباشر لتحقيق مطالب الشعوب المشروعة نحو الديمقراطية والحرية" (شلتوت، 2020).

وكانت ثورة 25 يناير 2011 فرصة ذهبية لتركيا لتحسين العلاقات مع مصر التي اتسمت بالبرود والفتور في فترات سابقة، والسعي لبناء علاقة استراتيجية قوية بينهما؛ بل والمحاولة للقيام بدور فعال في عملية التغيير الحادثة في المشهد السياسي المصري. وكانت أولى الزيارات الرسمية لمصر بعد ثورة يناير للرئيس التركي عبد الله جول الذي التقى بالمشير طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مارس 2011 (الليباد، 2012) (شلتوت، 2020). وفي سبتمبر من نفس العام قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية بزيارة لمصر لتعزيز علاقات التعاون بين البلدين؛ وتأكيد محورية مصر في سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط. وضمت هذه الزيارة وفدًا ضمًا من الوزراء، و250 من رجال الأعمال، والمستثمرين الأتراك لبحث آليات التعاون الاقتصادي مع القاهرة (شلتوت، 2020) (العيادي، 2012).

"وبالنسبة للتبادل التجاري بين البلدين، فقد بلغ حجم الصادرات المصرية لتركيا عام 2011، نحو 1,5 مليار دولار، بينما بلغ عام 2010 حوالي مليار دولار - أي بزيادة قدرها 500 مليون دولار - وبلغت الواردات المصرية من تركيا خلال عام 2011 حوالي 2,6 مليار دولار، في حين كانت عام 2010 حوالي 1.9 مليار دولار، وهو ما يعني أن الميزان التجاري بين الجانبين يميل لصالح تركيا" (العيادي، 2012).

وأُسفرت هذه الزيارة عن عقد المنتدى الاقتصادي المصري - التركي، رجال الأعمال من كلا البلدين، لبحث التعاون الاقتصادي في جميع المجالات، وأعرب رئيس الوزراء التركي أردوغان عن رغبته في زيادة حجم التبادل التجاري إلى خمسة مليارات دولار خلال عامين والعمل على الوصول بها إلى 15 مليار دولار بحلول عام 2015، مؤكدًا ضرورة أن يعمل الطرفان على تحقيق هذا الهدف المنشود من خلال إزالة كل العقبات التي تعترض طريق رجال الأعمال والمستثمرين. وتعددت بعدها زيارات وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو للقاهرة؛ وكذا الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال والمستثمرين الأتراك والمصريين، واتسمت التصريحات التركية الرسمية بالتفاؤل حول مستقبل العلاقات مع القاهرة مما حدا بوزير الخارجية التركي للتصريح برغبة بلاده لإقامة تحالف استراتيجي مع مصر (التونيشيك، 2012) (شلتوت، 2020).

كما دعمت أنقرة وبكل قوة وصول حزب الحرية والعدالة وتنظيم الإخوان المسلمين باعتبار الأمر فرصة ذهبية لتعميم النموذج التركي في الحكم بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بزعامه أردوغان؛

وقد قام المسئولون الأتراك بدعم حزب الحرية والعدالة وتقديم المشورة السياسية والنصائح الانتخابية، وعقد لقاءات وزيارات متبادلة بين كوادر وقيادات الحزبين لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون. وعندما فاز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية (يونيو 2012) كان أردوغان أول المهنيين له وأكد أن مصر أكملت بذلك عملية التحول الديمقراطي. كما صدر تصريح رسمي عن وزارة الخارجية التركية تم فيه تهنئة الشعب المصري على إحراره خطوة كبيرة نحو الديمقراطية وتأكيد وقوف أنقرة بجانب الشعب المصري وتأييدها لعملية التحول الديمقراطي انطلاقاً من علاقة الصداقة وأواصر الروابط التاريخية بين البلدين (شلتوت، 2020).

وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية داعمة تماماً للرئيس مرسي والإخوان المسلمون عموماً؛ وكان الدعم المقدم لها سياسياً واقتصادياً وفتحاً لضمناً نجاحها (صلاح أ.، 2021) (Tetik, 2021). كما كانت الاتصالات التي قام بها نظام الإخوان في مصر مع مجموعات الإخوان المسلمين في جميع أنحاء المنطقة مفيدة لحزب العدالة والتنمية ونظام أردوغان لتعزيز نفوذه السياسي في الشرق الأوسط، وتكوين محور أو كتلة سياسي إسلامي قوي بزعامة أنقرة (صلاح أ.، 2021) (Tetik, 2021).

وقام الرئيس محمد مرسي بزيارة تركيا في 30 سبتمبر 2012، بمصاحبة 72 رجل أعمال من 15 قطاعاً اقتصادياً بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي لاسيما بحث فرص الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين كما كان مرسي ضيف شرف المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم وقام بإلقاء كلمة أمام أعضاء الحزب (مباشر، 2012)، بالإضافة إلى الاتفاق على تقديم قروض ميسرة لمصر بنحو ملياري دولار (المليار الأول عبارة عن قرض بفترة سماح ثلاث سنوات وبسعر فائدة 6% والمليار الآخر - لم يتم استخدامه - عبارة عن اعتمادات مالية خصصت لتمويل مشروعات تركية، في مصر تتضمن الشراكة في مشروعات البنية التحتية. وكان أردوغان قد وافق على إضافة مبلغ 200 مليون دولار تخصص للأغراض العسكرية دون أن يؤثر ذلك على استخدامات باقي القرض، وذلك أثناء زيارة وزير الدفاع المصري - آنذاك - عبد الفتاح السيسي لتركيا في مايو 2013، ولقد تم تسديد المليار الأول بالكامل لتركيا عقب 30 يونيو 2013 وذلك بحسب تصريحات السفير المصري عبد الرحمن صلاح سفير مصر السابق بأنقرة (صلاح أ.، 2021).

وأعقب ذلك زيارة أردوغان للقاهرة في نوفمبر 2012 بصحبة 200 من كبار رجال الأعمال؛ وأسفرت هذه الزيارة عن توقيع 27 اتفاقية تجارية بين البلدين في مجالات عدة (شلتوت، 2020)،

وكذلك قيام أردوغان بإلقاء خطاب في جامعة القاهرة الذي أكد فيه تشيخ صفة جديدة من التعاون الاستراتيجي (المصري - التركي) وقال: "إن تركيا ومصر إذا اتحدتا لن يتغنى أي أحد إلا بالسلام في المنطقة، وإذا تماسكنا مع بعضنا البعض، فتأكدوا أن البكاء والنياح لن يطغى على المنطقة". وأكد رئيس الوزراء التركي، أن الإدارة المصرية، التي عينت من قبل الشعب والمرحلة التي تمر بها مصر دائماً، ستساندها تركيا وتقف بجوارها، وأشيد بالإدارة المصرية التي تنظر لتطلعات الشعب وتعمل على تحقيقها من خلال دستور جديد" (باهي، 2012).

ج. العلاقات المصرية - التركية منذ ثورة 30 يونيو 2013 وما بعدها

كان اندلاع ثورة 30 يونيو 2013 وعزل محمد مرسي والإطاحة بنظام الإخوان بمثابة صدمة للنظام التركي لأنها فرضت واقعاً جديداً قلب مخططات السياسة الخارجية التركية رأساً على عقب على الصعيدين الثنائي والإقليمي (صلاح، 2021، 1، 2021) (صلاح ع.، 2018). وبالتالي تبدل الموقف الرسمي التركي من التودد والتقارب والطموح لبناء علاقة استراتيجية وتحالف وثيق مع نظام الإخوان إلى حالة متناقضة تماماً من العداء للنظام المصري ما بعد 30 يونيو والعداء الشخصي للرئيس عبد الفتاح السيسي، ورفض كل المتغيرات والتطورات التي حدثت في المشهد السياسي المصري والتي تمت بناءً على الإرادة الشعبية ووصفت النخب التركية ما حدث بأنه "انقلاباً" على الشرعية المنتخبة المتمثلة في شخص محمد مرسي ونظام الإخوان. فصرح داوود أوغلو وزير الخارجية أن الإطاحة بـ "حكومة مصر المنتخبة ديمقراطياً" ليس مقبولاً، ووصف الرئيس التركي عبد الله جول التدخل بأنه انقطاع للديمقراطية وأعلن عن رغبته في أن يدير مصر "حكام منتخبون". كما أكد أردوغان أن تدخل الجيش المصري كان غير دستوري، وأن الطريقة الوحيدة "للمدقراطية" تكون عبر "صندوق الاقتراع" (Tetik, 2021).

وتبنى النظام التركي حملة إعلامية وسياسية ضارية وشرسة ضد النظام المصري لتشويه صورة رأس النظام وباقي المسؤولين واتهامهم بالديكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان. كما وفرت أنقرة ملاذاً آمناً للفارين من عناصر تنظيم الإخوان الذين تم منح بعضهم الجنسية التركية وتوفير الإقامة لبعض الآخر، والسماح لبعض رموزهم إنشاء منابر إعلامية لمهاجمة النظام المصري وتشويه سمعته وانتقاده وبث الفتنة في صفوف الشعب المصري. وتسببت تلك الممارسات التركية المعادية للنظام المصري في إحداث تصدع كبير في العلاقات بين البلدين أسفر عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات

من الجانبين، فتم إلغاء المناورات البحرية الثنائية المشتركة كان من المقرر إجراؤها 2013، كما تم تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مستوى القائمين بالأعمال (صلاح ا.، 2021) (شلتوت، 2020).

وتوالى الممارسات السلبية والمعادية من قبل أنقرة تجاه النظام المصري بالعمل على وضع الخطط وتدبير المؤامرات لزعزعة أمن واستقرار الوطن وضرب المصالح المصرية، من خلال عقد اتصالات رسمية وغير رسمية مع بعض الدول الأوروبية والإسلامية ومنظمات دولية وإقليمية لحشد موقف دولي مناوئ للتغيير السياسي الحادث في مصر (متحدثين، 2018).

وتجلى ذلك أيضًا في التهديد المباشر للأمن القومي المصري من خلال عقد التحالفات مع جيرانها الحدوديين في السودان من خلال التقارب مع نظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير، ومحاولة التوغل عسكرياً في السودان عن طريق الاتفاق على إنشاء قاعدة عسكرية في جزيرة سواكن السودانية الموجودة بالبحر الأحمر المتاخمة للحدود الجنوبية المصرية وعقد اتفاقيات اقتصادية مع الجانب السوداني (شلتوت، 2020) (اليوم، 2017).

وفي ليبيا كان التدخل المباشر والسافر في الشأن الليبي والتواجد العسكري الفعلي على الأرض بموجب مذكرة التفاهم المبرمة في نوفمبر 2019 بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج للتعاون الأمني، والذي تم بموجبه السماح لتركيا بنشر قوات عسكرية على الأراضي الليبية من الجيش التركي، وكذلك من خلال إرسال قوات من المرتزقة والجهاديين من سوريا لدعم الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق ضد الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر (علي خ.، 2020).

وبالنسبة لمنطقة شرق المتوسط، كانت التهديدات التركية للأمن الإقليمي في تلك المنطقة كبيراً خاصة في أعقاب التغيرات الجيوسياسية في منطقة شرق المتوسط، والتي أدت إلى وجود تحالفات وتوازنات جديدة في إطار الحديث عن وجود احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي تقدر بـ 122 مليون متر مكعب في مياه شرق المتوسط بالقرب من سواحل قبرص، واليونان، ومصر، ولبنان، وإسرائيل، وغزة، بالإضافة إلى ما يقرب من 107 مليارات برميل من النفط جاهز للاستخراج.

كل ذلك أدى لفرض العديد من التحديات الأمنية والجيوسياسية على دول هذه المنطقة مما سيغير خريطةها بالكامل؛ وبالتالي انتهزت أنقرة هذه الفرصة لمحاولة توسيع دورها الإقليمي ومحاولة إثبات نفوذها وريادتها لتلك المنطقة، ولكن عصف بهذا الطموح التركي توافق مصالح وإرادات جيرانها

من دول حوض شرق المتوسط والتي استفادت من هذه التغيرات الجيوسياسية التي وسعت من دائرة مصالحها طموحها وحرصها على المحافظة عليها وحمايتها بكل السبل (زهران، 2020). وبالتالي أثر ذلك على السلوك التركي في التعامل مع هذا الملف من خلال قيام أنقرة بمجموعة من التحركات على النحو التالي:

- 1- محاولة محاصرة وتعطيل وتقويض مساعي الدولة القبرصية لاستعادة قوتها ومكانتها في الإقليم عن طريق الرغبة في استكمال المباحثات الخاصة بتوحيد شطري قبرص والتي توقف عام 2017، وكان الموقف التركي المعادي قد جاء ردًا على رفض الحكومة القبرصية المقترح الذي قدمته حكومة شمال قبرص المحتل من قبل تركيا للدخول في مفاوضات من أجل اقتسام ثروات الغاز في البحر المتوسط وتقديم ذلك المطلب على مباحثات توحيد الجزيرة (زهران، 2020).
- 2- محاصرة التقارب المصري القبرصي بشأن إدارة الثروات الخاصة بالغاز في منطقة شرق المتوسط، بداية من الاعتراض على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين نيقوسيا والقاهرة والمبرم عام 2013، والذي أعطى الحق لمصر في التنقيب على الثروات الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة (زهران، 2020)، والذي أسفر عن اكتشاف مصر لحقل غاز "ظُهر" عام 2015. ويعتبر هذا الحقل من أكبر الحقول المكتشفة في البحر الأبيض المتوسط كما يبلغ احتياطي الغاز المقدر في الحقل 30 تريليون قدم مكعب، ويقدر الإنتاج اليومي منه نحو 3 مليارات قدم مكعب مما يمثل إنتاجه نسبة 40% من إجمالي إنتاج مصر الكلي من الغاز ويحقق لها اكتفاء ذاتيًا من احتياجاتها من الطاقة العضوية، وهذا يؤهل مصر لأن تكون مركزًا لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط فمن المخطط أن يتم تصدير جزء من الغاز منه إلى أوروبا ودول الشرق الأوسط (شكشك، 2020).

كما ستقوم مصر باستقبال إنتاج دول منطقة شرق المتوسط من الغاز وإسالتها في محطات الإسالة التي تمت إعادة تشغيلها في دمياط وإدكو على ساحل البحر المتوسط تمهيدًا لتصديره لدول أوروبا، ومنها الإنتاج القبرصي من حقل أفروديت من خلال توقيع اتفاق بين البلدين في عام 2018 (زهران، 2020). كما تُوج ذلك الجهد بوضع آلية مؤسسية (منتدى غاز شرق المتوسط) والذي نُشِن في القاهرة عام 2019 بمشاركة قبرص، واليونان، والأردن، وإسرائيل، وفلسطين، على أن تكون العضوية مفتوحة لمن يرغب بذلك. ويهدف المنتدى، للعمل على إنشاء سوق غاز إقليمي يخدم

مصالح الدول الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية، وتحسين العلاقات التجارية بينهم" (رؤوف، 2021). (عوني، 2020).

وبالنظر إلى عضوية المنتدى، نجد أنه ضم كل دول الجوار ما عدا تركيا مما قضى على طموحاتها في أن تصبح مركزاً رئيسياً لنقل الطاقة في شرق المتوسط ومنها إلى دول العالم؛ كون مصر أصبحت بديلاً عنها وهذا جعل أنقرة تعمل على تقويض تحركات وطموحات القاهرة في هذا المجال من خلال محاولة الدفع بقواتها البحرية لمحاصرة عمليات التنقيب عن البترول والغاز في تلك المنطقة مما حدا بمصر القيام بنشر قواتها البحرية بالقرب من حقل "ظهر" لحماية منصات الإنتاج. ومع كل هذه الممارسات التركية العدائية تجاه النظام المصري والسعي لتهديد أمن البلاد القومي بكل السبل، كان السلوك المصري تجاه تلك الممارسات يتسم بالحكمة والعقلانية مع تأكيد عدم التهاون في الحفاظ على الأمن القومي للبلاد والمصالح المصرية. وتجلى ذلك في عدد من الخطوات التي أتخذت من قبل صانع القرار المصري في هذا الشأن :

1. عدم الانجراف من قبل صانع القرار المصري لتبادل التلاسن والحرب الكلامية الموجهة من قبل القيادة التركية للنظام المصري وقيادته.
2. العمل على بناء قوة ردع عسكرية مصرية في مواجهة التهديدات القادمة من محيطها الإقليمي، وذلك من خلال تنوع مصادر التسليح وتطوير قدرات الردع المصرية بعيدة المدى بحرًا وجوًّا (عوني، 2020).
3. العمل على تقويض الأطماع والتهديدات التركية في المنطقة عبر تكوين التحالفات مع عدد من دول الجوار، سواء من الدول العربية وتمثل ذلك في التقارب مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وإرساء واستحداث آلية التعاون الثلاثي مع دول شرق المتوسط قبرص واليونان (إبراهيم، 2021). وتضم هذه التحالفات جميع أشكال التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والأمنية (عوني، 2020) (Tetik, 2021).
4. عدم المساس بالاستثمارات والمصالح الاقتصادية التركية في مصر، فالشركات التركية تعمل في مصر بكل أمان، ولم تتأثر حركة التجارة بين البلدين بالوضع الراهن للعلاقات السياسية؛ فقد بلغ حجم التبادل التجاري حوالي ما يقرب من 5 مليارات دولار في 2020 (صلاح، 2021). كما بلغ حجم الصادرات من مصر إلى تركيا 1.7 مليار دولار، والواردات التركية إلى مصر حوالي

2.9 دولار (2019-2020) (سديرة، 2021). ويوضح الجدول التالي حجم الصادرات المصرية إلى تركيا في الفترة من 2012-2021 وفقاً لبيانات هيئة تنمية الصادرات المصرية التابعة لوزارة التجارة والصناعة:

| 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | الإجمالي |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------------|
| 821.8 | 4.1 | 1.7 | 1.9 | 2.4 | 1.4 | 1.2 | 1.4 | 1.6 | 1.4 | |
| مليون دولار | مليار دولار | مليار دولار | مليار دولار | مليار دولار | مليار دولار | مليار دولار | مليار دولار | مليار دولار | مليار دولار | |
| -79.9 % | 146 % | -11.5 % | 21.8 % | 72.4 % | 15.7 % | 12.3 % | 11.7 % | 13.2 % | 0 % | معدل النمو |

* (القيمة بالدولار) (إجمالي حجم الصادرات: 17.7 مليار دولار).

المصدر: هيئة تنمية الصادرات المصرية (تم إعادة الصياغة الشكلية للجدول من قبل الباحثة)

<http://www.expoegypt.gov.eg/map?iso3=TUR>

ويتراوح عدد الشركات التركية في مصر من 300 إلى 500 شركة ومنشأة صناعية منتشرة في المدن الصناعية والمناطق الحرة في مدن السادس من أكتوبر، وبرج العرب، وبدر، والإسماعيلية، ودمياط ويعمل بها ما يقرب من 25 ألف مصري باستثمارات تقدر بـ5 مليارات دولار. وتشمل مجالات الاستثمار: قطاعات الغزل والنسيج، والتشييد والبناء، والصناعات الهندسية والكيميائية، والتعدين، وفقاً لتصريحات متى بشاي نائب رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين الأتراك "تومياد TUMIAD" (أحمد صبري، 2017).

5. قيام الرئيس السيسي بوضع حد للتدخل التركي السافر في ليبيا من خلال تأكيد حق مصر الشرعي للتدخل للحفاظ على أمن ووحدة واستقرار ليبيا لأنه يمس الأمن القومي المباشر لمصر؛ وذلك لردع المحاولات التي تقوم بها الأطراف الإقليمية - وعلى رأسها تركيا - لزعزعة أمن واستقرار ليبيا. كما أكد الرئيس ضرورة وجود موقف دولي لمجابهة هذه التدخلات الأجنبية، "ولقد حدد الرئيس السيسي خلال خطابه خطأً أحمر داخل ليبيا وهو خط "سرت - الجفرة"، محذراً من تجاوزه من قبل المرتزقة "ومن يدمونهم" من دول إقليمية التي قامت بنقلهم إلى ليبيا (إبراهيم، 2021).

وأضاف الرئيس "أن أي تدخل مباشر من الدولة المصرية في الأزمة الليبية باتت تتوفر له الشرعية الدولية سواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة "حق الدفاع عن النفس"، أو بناءً على السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة من الشعب الليبي وهو مجلس النواب الليبي" (إبراهيم،

2021)، مع تأكيد دعم ومساندة مصر حكومةً وشعباً مع كل أطراف الشعب الليبي، وكذلك سيتم تقديم الدعم السياسي للقوى السياسية في ليبيا لتوحيد صفوفها والسعي لإجراء انتخابات حرة نزيهة تحقق الاستقرار للبلاد بنهاية عام 2021 (إبراهيم، 2021).

وجاء هذا التحرك المصري في أعقاب تصريحات أنقرة الداعمة لقوات حكومة الوفاق الوطني الليبية بربط التوصل لوقف دائم لإطلاق النار في ليبيا بانسحاب قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر من مدينة سرت الاستراتيجية، والعودة إلى خطوط عام 2015، والذي وقع فيه اتفاق الصخيرات الذي تشكلت بموجبه حكومة الوفاق (شكري، 2020).

ومنذ إعلان الرئيس المصري لهذه التصريحات، بدأ الموقف التركي الرسمي يتبدل تدريجياً ويخف من حدة تصريحاته اللادعة والمعادية للنظام المصري، فتكونت قناة لدى صانع القرار التركي أنه لا طائل من الاستمرار في معاداة القاهرة وأن أي مكاسب تريد تركيا تحقيقها واستعادة دورها الإقليمي لن يكون إلا بالتنسيق والتعاون مع مصر، خاصة مع قضاء النظام المصري على طموحات أنقرة التوسعية في الإقليم من خلال الإجراءات السالف ذكرها.

وتواترت بعد ذلك التصريحات الرسمية للمسؤولين الأتراك حول رغبة أنقرة في عودة العلاقات مع القاهرة، وعقب الجانب المصري على تلك التصريحات **بأن الارتقاء بمستوى العلاقة بين البلدين يتطلب مراعاة الأطر القانونية والدبلوماسية التي تحكم العلاقات بين الدول على أساس احترام مبدأ السيادة ومقتضيات الأمن القومي العربي. وأن مصر تتوقع من أي دولة تتطلع إلى إقامة علاقات طبيعية معها أن تلتزم بقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، وأن تكف عن محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة** (الخارجية، 2021).

وتم عقد أول جلسة مباحثات بين البلدين على مستوى نائب وزير خارجية البلدين في الخامس والسادس من مايو 2021، وفد تركي رفيع المستوى، محادثات في القاهرة ستحاول من خلالها مصر وتركيا إصلاح العلاقات المتوترة بينهما، وتلاها عقد جولة أخرى من المباحثات في أنقرة في السابع والثامن من سبتمبر 2021، وتتعامل مصر مع الأمر حتى الآن بشيء من الحذر.

وبالنسبة لفكرة إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين، فقد كانت واردة في كتابات العديد من المحللين. وتم رسم سيناريوهات عدة لشكل ومستقبل العلاقات بين البلدين كان من بينها السيناريو التفاوضي القائل باحتمالية مراجعة نظام أردوغان لسياساته وتعاملاته مع دول الجوار، ووقف مشروعه

التوسعي في المنطقة، والسعي للتقارب مع مصر والدول الأخرى كالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (Maziad، 2021) .

وذكر آخرون الحوافز والمزايا التي ستعود على البلدين إذا ما تم التقارب وتطبيع العلاقات بينهما على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية (Sheira، 2014)، وأن عملية التقارب هذه بين تركيا والدول العربية ومصر بصفة خاصة ستكون عملية تحقق مكاسب لجميع الأطراف "win-win game" فلن يكون هناك طرف خاسر من الجانبين بشرط إثبات أنقرة حسن نواياها وتلبية المطالب المصرية الخاصة بوقف النشاطات المعادية للنظام المصري وإبواء العناصر الهاربة من تنظيم الإخوان المسلمين، وإخراج الميليشيات والمرتبقة والقوات التركية من ليبيا وأيضاً من سوريا والعراق (صلاح، 2021) .

ولقد بدأت أنقرة بخطوات بطيئة على هذا الطريق فعملت على وقف التحريض والإساءة لمصر والدول العربية الأخرى في وسائل إعلامها وفي تصريحات المسؤولين الرسميين ووقف الآلة الدعائية للإخوان المسلمين ضد مصر على أراضيها، ولكن ما زال الرهان الأكبر على قيام تركيا بتلبية المطلب الأهم الخاص بإخراج القوات التركية والمرتبقة من ليبيا وذلك لمساعدة الجانب الليبي على المضي قدماً نحو رسم ملامح مستقبل البلاد السياسي والسعي لإجراء انتخابات تأتي بحكومة جديدة. ويرى المحللون أن الأمر يتوقف على موازنة القيادة التركية بين الاعتبارات السياسية المحلية وبين مصالح الشعب التركي الاستراتيجية فإذا ما أدت أنقرة تجاوباً كبيراً للمطالب المصرية والعربية سالفة الذكر، فمن المتوقع أن يتجاوز التعاون العربي - التركي مجال العلاقات الثنائية إلى مستوى التكامل والتعاون الإقليمي المثمر على كل الأصعدة (الدسوقي، 2021).

ثالثاً توجهات رجال الأعمال ورؤيتهم لمستقبل العلاقات المصرية - التركية

وبالنظر إلى التساؤل الرئيسي الذي طرحته هذه الورقة حول توجهات رجال الأعمال المصريين والأتراك حول شكل ومستقبل العلاقات بين البلدين ومدى تأثير ذلك على فرص التعاون الاقتصادي المشترك، قامت الدراسة بمحاولة استعراض تلك التوجهات، وذلك من خلال الاعتماد على أداة البحث (المقابلة) وإجراء لقاءات مع عينة من رجال الأعمال من المصريين المتعاملين مع السوق التركي كمستوردين أو شركاء لرجال أعمال أتراك في مصر، وكذلك خبراء في الشأن التركي.

وبتحليل هذه المقابلات نستخلص مجموعة من الملاحظات والنقاط

- 1- هناك إجماع أو اتفاق عام بين رجال الأعمال سواء المصريين أو الأتراك على ضرورة إبعاد المصالح التجارية والاقتصادية بين البلدين عن الأزمات السياسية الحادثة بينهما؛ بدليل عدم تأثر حركة التبادل التجاري بين البلدين بفترات التوتر التي شابت العلاقات السياسية بين البلدين، وأن التفكير باستخدام الأداة الاقتصادية كورقة ضغط على الجانب التركي حال تعثر مسار عودة العلاقات السياسية غير مُجدٍ ولن ينتج أثره. وتتماهى تلك الرؤية مع التوجهات الرسمية في هذا الصدد بشكل أو بآخر (بشاي، 2022) (صلاح، 2021) (قاسم، 2022) (Ozkan, 2022).
- 2- التأكيد على أن بؤادر التقارب بين البلدين وتحسن العلاقات على الصعيد السياسي مع انطلاق المباحثات الاستكشافية على المستوى الرسمي في 2021 بين مصر وأتربة في أعقاب إبداء الجانب التركي الرغبة في فتح صفحة جديدة في العلاقات مع القاهرة، ستزيد من فرص تطوير وتسريع وتيرة التعاون الاقتصادي ونقلها من مستوى العلاقات الثنائية في قطاعات اقتصادية محدودة لفتح آفاق التكامل الاقتصادي على المستوى الاقليمي انطلاقاً من أهمية الدولتين كقوتين إقليميتين في المنطقة (صلاح، 2021).
- 3- لكن مع ذلك، قد نجد بعض الاختلافات بين رؤية صانع القرار الرسمية ورؤية رجال الأعمال حول إدارة ملف العلاقات مع تركيا وذلك بما يراعي المصلحة القومية للبلاد. وتمثل ذلك بانتهاج الدولة سياسة متوازنة فيما يتعلق بإدارة العلاقات الاقتصادية فمن ناحية عملت الحكومة المصرية منذ ثورة وحتى الآن 2013 على الحفاظ على الاستثمارات التركية القائمة بالفعل والتي لم تتضرر أو تتأثر بالعلاقات السياسية المتدهورة، ولكن من ناحية أخرى كانت هناك مقترحات بإقامة مشروعات جديدة عامي 2017 و2018 مثل مقترح إقامة مدينة للصناعات الهندسية لتصنيع الآلات والمعدات الهندسية التي يتم استيرادها من تركيا وتم عمل دراسة الجدوى الخاصة به والتفاوض مع وزارة التجارة والصناعة وجهتها التابعة لها "الهيئة العامة للتممية الصناعية" ولكن توقفت المفاوضات وفقاً لتصريحات مهندس/ متى بشاي نائب رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأتراك، بسبب "تحفظات سياسية" (بشاي، 2022).

بالإضافة إلى قيام الحكومة المصرية عام 2015 بإلغاء اتفاقية الخط الملاحي (RORO) بين البلدين، والتي وقعت مع الجانب التركي عام 2012، بهدف تسهيل نقل صادرات البلدين واستغلال الموانئ المصرية لمرور البضائع والسلع التركية لدول الخليج العربي وجنوب آسيا. وكان هذا الخط يبدأ من مينائي "مرسين" و"اسكندرون" التركيين إلى مينائي "دمياط" و"بورسعيد" المصريين على شواطئ البحر المتوسط، ثم تنتقل عبر الطريق البري من خلال الشاحنات إلى ميناء الأدبية بالبحر الأحمر إلى الموانئ السعودية ودول الخليج على متن سفن تركية، والعكس بالنسبة للبضائع المصرية (مسعد، 2015) (صلاح ع.، 2018، صفحة 104،245).

ومن الأسباب التي أدت إلى قيام الحكومة المصرية بإلغاء العمل بهذه الاتفاقية هو عدم جدواها الاقتصادية لمصر فقد قدمت عائدًا تجاريًا واقتصاديًا متواضعًا بلغ 13 مليونًا و 580 ألف دولار فقط وفقًا لتصريحات مسؤولي قطاع النقل البحري (مسعد، 2015). ولكن أيضًا من أهم الأسباب والدوافع التي جعل الجانب المصري يقدم على إلغائها هي اعتبارات الأمن القومي وإضرارها بمصالح البلاد سياسيًا واستراتيجيًا (مسعد، 2015) (صلاح ع.، 2018، صفحة 104،245).

4- عدم قيام الحكومة المصرية بإلغاء اتفاقية التجارة الحرة المبرمة مع تركيا منذ عام 2005 ردًا على التوجهات العدائية للنظام التركي والإبقاء عليها حتى الآن، وذلك لتقييم جدواها الاقتصادية ودراسة تجديدها من عدمه خاصة وأن مدة سريانها انتهت في عام 2020. ولكن لا توجد مؤشرات حتى الآن بوجود توجه رسمي لعدم التجديد رغم المطالبات العديدة من رجال أعمال ونواب برلمانيين بضرورة اتخاذ الحكومة المصرية قرار بإلغاء هذه الاتفاقية وعدم تجديدها (صلاح ع.، 2018، صفحة 210) لإضرارها -حد قولهم- بالصناعة الوطنية لأنها تغرق السوق المحلي بالمنتجات التركية ذات الأسعار الرخيصة ومغفأة من الرسوم الجمركية مما يهدد بركود بعض أنواع السلع المحلية؛ وذلك بسبب أن الاتفاقية نصت على إلزام مصر بزيادة عدد خطوط التعريفات الجمركية المحررة من جانبها والتي استفادت منها الواردات التركية للنفوذ بسهولة والانتشار في السوق المصري على عكس وضع الصادرات المصرية في السوق التركي، مما يجعل الميزان التجاري بين البلدين يصب في صالح الجانب التركي وليس المصري (الجرف، 2021، صفحة 46).

وترى د. منى الجرف (الجرف، 2021)، في دراسة أعدها مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري حول اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مصر مع مختلف دول العالم وكيفية تعظيم الاستفادة منها، "أنه بالرغم من أن الاتفاقية تتضمن مبدأ إمكانية التوسع التدريجي في تحرير التجارة وإعادة التفاوض بين الطرفين، لكن توتر العلاقات السياسية بين البلدين عقب 2013 حال دون ذلك بسبب توقف أعمال اللجنة المشتركة المصرية - التركية، وعدم وجود قرار رسمي بتشكيل لمجلس الأعمال المصري - التركي على غرار مجالس الأعمال المشتركة التي يصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة والصناعة ولا يتعدى الأمر سوى وجود تجمع غير رسمي من رجال الأعمال من ذوي المصلحة" (الجرف، 2021، صفحة 46)، وهذا يعني أن قرار إعادة التفاوض حول الاتفاقية أو إلغائها مرهون بتحسين الوضع على الصعيد السياسي بين البلدين.

وهناك رأي آخر - ويتفق مع توجهات رجال الأعمال ذوي المصلحة أو المتعاملين مع السوق التركي - عن استحالة إلغاء اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا خوفاً من تعطيل التدفقات التجارية والاستثمارية، وما يستتبعه من خسائر قد يتكبدها الاقتصاد المصري، ولا سيما قطاع التصدير مما يفسر عدم استجابة الحكومة للمطالب الداعية إلى إلغاء اتفاقية التجارة الحرة (عادلي، 2021) خاصة مع تنامي حجم التبادل التجاري وزيادة نسبة الصادرات المصرية لتركيا في الفترة ما بعد 2013 حتى 2020. ولكن هذا الرأي لا يمثل التوجه الرسمي الصريح للحكومة المصرية لأن الأمر أيضاً يتعلق بمواءمة ذلك سياسياً بما يحقق المصلحة الوطنية للبلاد دون إفراط أو تفريط.

5- اتصالاً بالنقطة السابقة نجد أن عدم وجود تجمع أو مجلس أعمال مصري - تركي مشترك صادر بشكل رسمي بقرار من وزارة التجارة والصناعة، ووجود التجمع غير الرسمي المتمثل في "جمعية رجال الأعمال المصريين الأتراك - تومياد" الذي يقوم باجتماعات دورية غير رسمية وتنظيم لقاءات بين رجال الأعمال المصريين ونظرائهم الأتراك، ولكنه تنظيم محدود لا يضم كل الشركات التركية المتواجدة في مصر وتأسس عام 2003 وكان يضم 1200 عضو أصبحوا الآن 265 عضواً تأثروا بالأزمة السياسية بين البلدين وبعض الشركات تركت السوق المصري، ولا يوجد لدى الجمعية حصر كامل بعدد الشركات التركية العاملة في مصر لأن الانضمام للجمعية اختياريًا وليس إلزاميًا (بشاي، 2022). ويفسر أيضاً هذا تضارب الأرقام الخاصة بعدد

الشركات بين الأرقام الرسمية وغير الرسمية فلا يوجد إحصاء دقيق لدى الجهات المصرية بعدد الشركات والمصانع التركية الموجودة في المناطق الصناعية المصرية خاصة الصغيرة منها. كما أن بعض هذه المشروعات الصغيرة تقوم بتصنيع منتجاتها في مصر لتستفيد من المزايا الممنوحة وفقاً لاتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، ولكن تقوم بتصدير منتجاتها للخارج دون طرحها في السوق المصري وبالتالي لا تجني البلاد عوائد هذا الاستثمار والتي تنحصر في مبالغ زهيدة تخص أجور العاملين المصريين والقيمة الإيجارية للمشروع مما يعني غياب التنسيق المستمر بين الحكومة ومثل هذه التجمعات غير الرسمية إلى حد ما (بشاي، 2022).

6- ترى هذه المجموعة أن تأثير رجال الأعمال على عملية صنع قرار السياسة الخارجية المصرية محدود جداً، وهناك مجموعات بعينها في مجتمع الأعمال لها التأثير القوي على عملية صنع القرار الرسمي لارتباطها الوثيق بالحكومة مثل الغرفة التجارية الأمريكية، ولجنة التجارة باتحاد الصناعات المصرية (قاسم، 2022)، ومجالس الأعمال المشتركة المشكلة بقرار من وزارة التجارة والصناعة والمنبثقة من أعمال اللجان المشتركة للتعاون الفني والاقتصادي مع الدول المختلفة. أو كون رجال الأعمال جزءاً من عملية صنع القرار الرسمي من خلال عضويتهم بالبرلمان المصري أو الأحزاب السياسية.

7- ويؤكد المحللون والمتابعون للشأن التركي أن احتمالية تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين من مرحلة التعاون الثنائي والتبادل التجاري إلى مرحلة الشراكة الاقتصادية الكاملة ومنها السعي لاتخاذ خطوات نحو التكامل الإقليمي بين الدولتين ودول الجوار الأخرى لن يتأتى إلا بوجود علاقات سياسية ثنائية مستقرة. وذلك لأن التفاهات السياسية هي التي ستضمن بشكل أو بآخر الحفاظ على العلاقات الاقتصادية بعيدة أي تغيرات قد تطرأ على مستوى العلاقات السياسية في المستقبل (عادلي، 2021)، ولأن قرار التوسع والسير بخطى ثابتة نحو التكامل الإقليمي يتطلب قرارات على مستوى صانع السياسة الرسمي وليس فقط رؤى أو مقترحات من نخب رجال الأعمال وغيرهم من القوى غير الرسمية.

الخاتمة ونتائج الدراسة

تناولت الدراسة تطور العلاقات المصرية - التركية خاصة في الفترة ما بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو من خلال تحليل توجهات رجال الأعمال وبيان مدى تأثير المصالح الاقتصادية لهم بالتوتر الحادث على الصعيد السياسي بين الدولتين، ورؤيتهم لمستقبل العلاقات خاصة مع بوادر التقارب بين الجانبين وإعلان الجانب التركي النية لتحسين العلاقات السياسية مع القاهرة وعقد جولتين من المباحثات الاستكشافية بين الجانبين في مايو وسبتمبر 2021. وتم استخدام أداة البحث (المقابلة المتعمقة) على عينة من رجال الأعمال المصريين والأترك وبعض المختصين بالشأن التركي، مع الاستعانة بالنموذجين النظريين (النموذج الدولاني The Statist Model، والنموذج التعددي The Pluralist Model) المفسرين لعلاقة رجال الأعمال بالسياسة الخارجية، واقتراحي الاقتصاد السياسي الدولي وعلاقة الدولة بالمجتمع.

ونستخلص مما سبق أن النموذج الدولاني The Statist Model هو المحدد لعلاقة رجال الأعمال بالدولة المصرية وتأثيرهم على عملية صنع السياسة الخارجية ووضع وتحديد الخطوط العريضة والثوابت الخاصة بتحديد علاقة مصر بغيرها من الدول ومنها تركيا وتجلي ذلك في النهج المتوازن الذي اتبعته الحكومة المصرية في إدارة ملف العلاقات مع تركيا.

ونجد أن تطبيق هذا النموذج على الحالة المصرية تم في صورته المُحدثة الذي لا ينظر للدولة على أنها **الممثل الأوحده للمصالح العام وهي التي تحقق التوازن والانسجام بين فئات المجتمع وطبقاته، و"الحكم العادل" بين المطالب المختلفة لجماعات المصالح، وهي الحامية للمجتمع ولهويته واستقلاله** (الشريبي، 2017) دون اعتبار لدور القوى غير الرسمية من جماعات مصالح وقوى مجتمع مدني، بل يتم النظر للدولة - كما في كتابات تيدا سكوكبول (Skocpol, 1985) - على أنها فاعل يؤثر ويتأثر بما يجري في المجتمع المحيط به من تفاعلات على المستوى الاجتماعي والسياسي ولكن في النهاية تبقى الكلمة له لتحديد ما هو ملائم للمصلحة العليا للبلاد بالتوافق مع باقي القوى المجتمعية الأخرى (الشريبي، 2017). وينسحب ذلك أيضاً على مجال السياسة الخارجية وكيفية إدارة الدولة لعلاقتها مع غيرها من الدولة، فترى سكوكبول (Skocpol, 1985) أن قيم الدولة State norms وما تمثله من أهداف لا تكون دائماً نتيجة لتفاعل القوى الاجتماعية الداخلية

وعلاقتها بالدولة. ففي بعض الأحيان يتم بلورة تلك القيم أساساً في سياق تفاعلها مع الخارج، وكنتيجة المتطلبات العلاقة مع الدول الأخرى" (الشربيني، 2017).

فمن جهة كان المبدأ الواضح لدى صانع القرار المصري هو إبعاد المصالح والعلاقات الاقتصادية عن الخلافات والأزمات الحادثة على الصعيد السياسي مع أنقرة بديل عدم المساس والمصالح والاستثمارات التركية الموجودة في مصر (وهو ما اتفق مع توجهات نخبة رجال الأعمال)، ومن جهة أخرى العمل على مراعاة الحفاظ على مقتضيات الأمن القومي والمصلحة الوطنية المصرية، فلم يتم قبول استثمارات جديدة (Ozkan, 2022) ومقترحات بمشروعات تقدم بها الجانب التركي وشركاؤهم المصريون في مجالات بعينها كالنقل واللوجستيات، والبتروول.

كما تم إلغاء العمل باتفاقية الخط الملاحي "الرورو" الموقعة مع أنقرة لإضرارها بمصالح مصر الاستراتيجية. لكن لم تلتف أو تتأثر الحكومة المصرية ببعض المطالب الشعبية والبرلمانية التي دعت لمقاطعة المنتجات التركية والعمل على إلغاء اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع تركيا كرد على السلوك العدائي من النظام التركي تجاه مصر عقب ثورة 30 يونيو، ولم ترد بالمثل على هذا التلاسن والسلوك العدائي من قبل أنقرة وتعاملت مع الموقف بكثير من الحكمة والعقلانية بما لا يضر بالمصلحة الوطنية للبلاد.

وحتى عندما أبدى الجانب التركي بوادر لحسن النية والسعي للتقارب وتحسين العلاقات مع القاهرة كان المطلب الأساسي لمصر لبدء المباحثات الخاصة بعودة العلاقات هو قيام الجانب التركي بالكف عن التدخل في الشأن الداخلي المصري، وعدم إيواء عناصر جماعة الإخوان المسلمين على أراضيها، وإخراج القوات التركية والميليشيات المرتزقة من ليبيا. وبالتالي إذا ما تم تنفيذ هذه المطالب من الجانب التركي يمكن حينها البدء في مسار عودة العلاقات بشكل طبيعي بين الدولتين.

ويفسر سلوك الدول المصرية وحرصها على اتباع سياسة خارجية متوازنة ورشيده في إدارة علاقاتها مع مختلف دول العالم بما يضر بمصلحة البلاد القومية ملائمة النموذج النظري "الدولانية Statism" لتحليل عملية صنع قرار السياسة الخارجية المصرية وبيان موقع وتأثير رجال الأعمال بالقرارات المتخذة إزاء علاقة مصر بدولة ما إذا كانت مصالحهم الاقتصادية ترتبط ببناء علاقات جيدة معها، ومدى تأثرهم بما يطرأ من تغييرات على طبيعة العلاقة معها في فترة من الفترات.

ويوضح تطبيق النموذج الدولاني على الحالة المصرية الكيفية التي يتم بها توظيف المصالح الاقتصادية في إدارة علاقاتنا مع الدول الأخرى واستخدام رجال الأعمال للقيام بالدور المطلوب منهم حسب طبيعة علاقة مصر بكل دولة ومواءمة ذلك للمصلحة الوطنية، وإن كان ذلك الدور لا يظهر تأثيره بشكل جليّ وكبير في حالة هذه الدراسة - حتى وإن تم ذلك في عهد نظام الإخوان فإنه كان يتم بسبب الطبيعة الخاصة التي تربط علاقة نظام الإخوان المسلمين في مصر بنظام أردوغان - ولكن تجد في أمثلة أخرى لعلاقات مصر مع غيرها من الدول خاصة مع شركائها الاستراتيجيين كالولايات المتحدة والصين ودول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي، وكذلك الدول الإفريقية، ... إلخ . فنجد اهتمامًا بشكل أو بآخر من قبل صانع القرار المصري بإشراك رجال الأعمال في الزيارات الرئاسية واللقاءات الرسمية الكبرى لبحث سبل التعاون الاقتصادي مع هذه الدول والترويج للفرص الاستثمارية الموجودة في مصر وبحث فرص تواجد الاستثمارات المصرية خاصة في دول القارة الإفريقية، وعقد اتفاقيات التعاون على المستوى الثنائي أو الثلاثي والاهتمام بتدشين مجالس الأعمال المشتركة معها.

التوصيات

توصي الدراسة بضرورة التنسيق الجيد والمستمر بين الجهات الرسمية وغير الرسمية في وضع رؤية متكاملة لإدارة ملف العلاقات مع تركيا، والعمل على توحيد البيانات والأرقام المتعلقة بحجم التبادل التجاري بين الدولتين، وحصر عدد الشركات والمشروعات التركية المتواجدة في مصر - وذلك في ظل وجود شركات ومشروعات صغيرة متواجدة وتقوم بالإنتاج والتصدير على الأراضي المصرية دون حصرها - بالإضافة إلى اقتراح تكوين مجموعة عمل تضم ممثلي الوزارات والجهات المعنية وممثلي من رجال الأعمال المصريين المتعاملين مع السوق التركي كمستوردين أو شركاء لنظرائهم الأتراك في مشروعات قائمة في مصر لوضع تصور لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع أنقرة في ضوء التطورات المحتملة حال نجاح المشاورات السياسية بين البلدين في أن توتي ثمارها، أو العكس في ضوء حسابات المكسب والخسارة.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أوغلو، أحمد داوود. (2011)، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (الإصدار الطبعة الثانية)، (طارق عبد الجليل محمد جابر ثلجي، المترجمون)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. تاريخ الاسترداد 25 يناير، 2022، من

<https://www.noor-book.com/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-pdf>

2. جليين، روبرت. (2004)، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية (مترجم). دبي: مركز الخليج للأبحاث. تاريخ الاسترداد 20 أبريل، 2020، من

<https://nour-book.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9>

3. سليم، محمد السيد، (1998)، تحليل السياسة الخارجية (الطبعة الثانية)، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
4. صلاح، عبد الرحمن. (2018)، كنت سفيرا لدى السلطان (الإصدار ابريل 2019)، القاهرة: دار نهضة مصر.
5. أبو الغيط، أحمد. (2013)، شهادتي، القاهرة: دار نهضة مصر.

ب- الدوريات العلمية:

1. قنديل، أماني. (أكتوبر، 1989)، جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الأعمال. المستقبل العربي، 128(12)، الصفحات 82-95. تاريخ الاسترداد 7 أغسطس، 2019، من <http://search.mandumah.com/Record/56445>
2. الشرييني، وفاء، (صيف، 2017). "الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 3(31)، الصفحات 261-300. تاريخ الاسترداد 25 يناير، 2022، من https://sjrbs.journals.ekb.eg/article_134487.html
3. زهران، إيمان. (يناير، 2020). "تركيا وعسكرة التفاعلات في الشرق الأوسط". السياسة الدولية، 219، الصفحات 164-171.
4. حنفي علي، خالد. (يناير، 2020). "الحسابات المتداخلة للانخراط التركي في النزاع الليبي". السياسة الدولية، 219، الصفحات 140-145.
5. الباز، رشا، (يناير، 2020). "إشكاليات الموقف التركي من القضية الفلسطينية". السياسة الدولية، 219، الصفحات 146-149.

6. حسن علي، كمال. (يناير، 1984)، البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية. مجلة مصر المعاصرة، 395(75)، الصفحات 5-25. تاريخ الاسترداد 22 ابريل، 2018، من <https://search.mandumah.com/Record/90369>
7. عوني، مالك. (يناير، 2020). "اشتباك الجغرافيا السياسية.. الصدام الحتمي بين العثمانية الجديدة واستعادة القوة المصرية". السياسة الدولية، 219، الصفحات 196-204.
8. اللباد، مصطفى. (ربيع، 2012). " مصر وتركيا نحو تحالف استراتيجي جديد؟! ". شرق نامه، 14، 23-38.
9. ألتونيشيك، مليحة بنلي، (ربيع، 2012). " تركيا والتغيرات السياسية في مصر ". شرق نامه، 14، 13-22.
10. شلفتوت، هدى فاضل. (يناير، 2020). "السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ 2011.. إعادة هيكلة أم تغيير مسار؟". السياسة الدولية، 219، 16-29.

ج- الندوات والدراسات:

1. مجموعة متحدثين. (5 نوفمبر، 2018). " تركيا ... في مفترق طرق"، ندوة، القاهرة، مصر: المجلس المصري للشئون الخارجية. تاريخ الاسترداد ديسمبر 2021، من <https://ecfa-egypt.org/2018/11/05/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%89-%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%B1%D9%82-%D8%B7%D8%B1%D9%82/?lang=ar>
2. الجرف، منى. (2021). " تعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر ومختلف دول العالم". مجلس الوزراء. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. تاريخ الاسترداد 2 فبراير، 2022، من https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/4701/%D8%AA%D8%B9%D8%B8%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8

د- المواقع الإلكترونية:

1. صبري، أحمد. (18 فبراير، 2017)، " رجال الأعمال الأتراك": استثمارات مرتقبة بقطاعات الأدوية والأسمدة والتشييد في مصر"، تم الاسترداد من البورصة: <https://mapp.alborsanews.com/2017/02/18/978318>
2. المصري اليوم، (24 ديسمبر، 2017)، " أردوغان يصل الخرطوم في أول زيارة لرئيس تركي.. وأوغلو: السودان دولة مهمة لنا"، موقع جريدة المصري اليوم: <https://www.almasyalyoum.com/news/details/1236010>
3. المعرفة، (2021)، العلاقات الإسرائيلية التركية. تاريخ الاسترداد 26 نوفمبر، 2021، من المعرفة: https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

4. تصريحات الوزير سامح شكري، (13 أكتوبر، 2020)، "شكري: تأكيد القاهرة على عدم تجاوز خط سرت الجفرة تولدت عنه خطوات إيجابية"، تم الاسترداد من Sputnik عربي:
<https://arabic.sputniknews.com/20201013/%D8%B4%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D8%A3%D9%83%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%AF%D9%85-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-%D8%AE%D8%B7-%D8%B3%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8>
5. الدوشي، بندر. (18 أكتوبر، 2020). "ارتفاع التبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل لمستوى تاريخي أكثر من 6 مليارات دولار". تاريخ الاسترداد 26 نوفمبر، 2021، من موقع العربية:
<https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2020/10/18/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1>
6. بيان الخارجية حول عودة العلاقات المصرية - التركية، موقع جريدة المصري اليوم، تاريخ الاسترداد: 3 يناير
<https://www.youm7.com/story/2021/3/12/%D9%85%D8%B5>)، 2021/3/2022، 12
%D8%AF%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B
7. "مصدر رسمي: الارتقاء بمستوى العلاقة بين مصر وتركيا يتطلب مراعاة الأطر القانونية والدبلوماسية". موقع جريدة اليوم السابع. 12 مارس 2021، تاريخ الاسترداد: 3 يناير 2022،
<https://www.youm7.com/story/2021/3/12/%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%A9/5242649>
8. باهي، حسن. (17 نوفمبر، 2012). «أردوغان في جامعة القاهرة: لا أقبل العدوان على غزة.. وأحيي مرسى على سحب السفير. موقع جريدة المصري اليوم، تاريخ الاسترداد 29: ديسمبر 2021،
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/244939>
9. مسعد، روان. (5 أبريل، 2015). "تعرف على اتفاقية "الرورو" التي قررت مصر إنهاؤها مع تركيا". تاريخ الاسترداد 2 فبراير، 2022، موقع جريدة الوطن: <https://www.elwatannews.com/news/details/702799>

10. أبو سديرة، عصام. (12 مايو، 2021). "رجال الأعمال المصريون والأترك على «مائدة الإفطار»: البلدان قوتان إقليميتان اقتصاديا". موقع جريدة المصري اليوم، تاريخ الاسترداد: 28 يناير 2022، <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2329453>
11. عادل، عمرو. (17 نوفمبر، 2021)، "التجارة بين مصر وتركيا مستمرة وسط التوترات"، تاريخ الاسترداد 23 يناير، 2022، من مركز مالكوم كير - كارنجي لدراسات الشرق الأوسط: <https://carnegie-mec.org/2021/11/17/ar-pub-85685>
12. شكشك، عواد. (21 أكتوبر، 2020)، "معلومة عن حقل «ظهر» الذي غير خريطة الغاز بالعالم"، موقع جريدة أخبار اليوم، تاريخ الاسترداد: 30 ديسمبر 2021 <https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3139740/1/%D9%A1%D9%A4-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D9%82%D9%84--%D8%B8%D9%87%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%>
13. رؤوف، مارينا. (2 سبتمبر، 2021). "بعد تصديق الرئيس عليه.. معلومات عن منتدى غاز شرق المتوسط". موقع جريدة الوطن: <https://www.elwatannews.com/news/details/5671744>
14. موقع مباشر، (30 سبتمبر، 2012)، "مرسى يصطحب 72 رجل أعمال في زيارته لأفقرة لبحث فرص الاستثمار"، تم الاسترداد من موقع مباشر مصر، تاريخ الاسترداد: 13 يناير 2021: <https://www.mubasher.info/news/2165976/-/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%89-%D9%8A%D8%B5%D8%B7%D8%AD%D8%A8-72-%D8%B1%D8%AC%D9%84-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%89-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D9%84%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%A8%D8%AD%>
15. إبراهيم، محمد. (19 يونيو، 2021)، "سرت - الجفرة".. عام على انتصار مصر في معركة الخط الأحمر". موقع صدى البلد: <https://www.elbalad.news/4858831>
16. حسن، محمد علي. (25 ديسمبر، 2020)، "علاقات قوية.. أردوغان يؤكد التعاون الاستخباراتي بين تركيا وإسرائيل". تاريخ الاسترداد 26 نوفمبر، 2021، من موقع جريدة الوطن: <https://www.elwatannews.com/news/details/5170088>
17. العيادي، نيفين. (22 نوفمبر، 2012)، "قراءة في العلاقات التركية - المصرية بعد ثورة 25 يناير"، موقع جريدة المصري اليوم: <https://www.almasryalyoum.com/news/details/319487>
18. الدسوقي، هاجر. (25 نوفمبر، 2021). "المكاسب والدلالات.. سفير مصر السابق بأفقرة يقيم التقارب التركي العربي". من موقع العين الاخبارية: <https://al-ain.com/article/turkey-arab-relations>

هـ - المقابلات الشخصية:

1. السفير عبد الرحمن صلاح، (9 ديسمبر، 2021)، العلاقات المصرية- التركية، (مرودة عبد العزيز، المحاور) القاهرة.
2. بشاي، متى. (23 يناير، 2022). العلاقات المصرية- التركية، (مرودة عبد العزيز، المحاور)، القاهرة.
3. قاسم، محمد (4 يناير، 2022). العلاقات المصرية- التركية، (مرودة عبد العزيز، المحاور)، القاهرة

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

a. Books:

1. Bauer, R. A., Pool, & others (1972) (the original reference), *American business and public policy: The politics of foreign trade. With a new prologue.* In W.Cox, R. (1991). *Business and the state in United States foreign economic policy: Case studies of Central America from the 1950s to the present. Doctoral dissertation.* Wisconsin, United States: The University of Wisconsin-Madison. (Retrieved: 7th March 2018),
<https://www.proquest.com/openview/1ef06e8527bb3e5b1fdda6667c6fed8a/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y>
2. Cohen, Stephen. (1988) (the original reference). *The Making of United States International Economic Policy*, In W.Cox, R. (1991). *Business and the state in United States foreign economic policy: Case studies of Central America from the 1950s to the present. Doctoral dissertation.* Wisconsin, United States: The University of Wisconsin-Madison. Retrieved from
<https://www.proquest.com/openview/1ef06e8527bb3e5b1fdda6667c6fed8a/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y>
3. Krasner, D. S. (1978) (the original reference). *Defending the national interest: Raw materials investments and US foreign policy.* In W.Cox, R. (1991). *Business and the state in United States foreign economic policy: Case studies of Central America from the 1950s to the present. Doctoral dissertation.* Wisconsin, United States: The University of Wisconsin-Madison. (Retrieved: 7th March, 2018),
<https://www.proquest.com/openview/1ef06e8527bb3e5b1fdda6667c6fed8a/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y>
4. Ozone, F. C. (1983) (the original reference). *Interest Groups and the Shaping of Foreign Policy*, W.Cox, R. (1991). *Business and the state in United States foreign economic policy: Case studies of Central America from the 1950s to the present. Doctoral dissertation.* Wisconsin, United States: The University of Wisconsin-Madison. (Retrieved: 7th March),

<https://www.proquest.com/openview/1ef06e8527bb3e5b1fdda6667c6fed8a/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y>

5. Skocpol, T. (1985). Bringing the state back In: Strategies of Analysis in Current Research. In e. a. Peter B. Evans, Brining the State Back In. U.S.A: Cambridge University Press. doi:<http://www.rochelleterman.com/ComparativeExam/sites/default/files/Bibliography%20and%20Summaries/Skopcol.pdf>

b. Periodicals:

1. Houghton, D. P.. (2000). Essence of excision: A critique of the new version of essence of decision, Security Studies,10 (1), 151-178 (Retrieved 4th May, 2020) doi:<https://doi.org/10.1080/09636410008429424>
2. Krasner, D. S. (1979). A statist interpretation of American oil policy toward the Middle East. Political Science Quarterly economic, 94 (1), 77-96. doi:<https://doi.org/10.2307/2150157>
3. Katzenstein, P. J. (1976, December). International relations and domestic structures: Foreign policies of advanced industrial. International Organization, 30 (1), 1-45, (Retrieved 19th June ,2021),http://journals.cambridge.org/abstract_S0020818300003726 doi:10.1017/S0020818300003726
4. Lucas, J. (1997). The politics of business associations in the developing world, the journal of developing areas, 32 (1), 71-96. (Retrieved 27th Dec., 2018), <https://www.jstor.org/stable/4192733>
5. Maziad, Marwa ,(15th February , 2021(, Turkey and Egypt: Time for Normalization? Not Quite Yet, Hay Eytan Cohen Yanarocak and Joel D. Parker•Editor Turkey Scope•5 (1), 1-9, (Retrieved:24th April2021),<https://dayan.org/content/turkey-and-egypt-time-normalization-not-quite-yet>
6. Mankoff, Milton. (1970). Power in advanced capitalist society: a review essay on recent elitist and Marxist criticism of pluralist theory\Social Problems, 17 (3),418-430. doi:<https://doi.org/10.2307/799559>
7. Nossal, K. R. (1979). Allison through the (Ottawa) Looking Glass: bureaucratic politics and foreign policy in a pa r I i a men t a ry system. Canadian Public Administration_22(4), 610-626, (Retrieved 30th, 2020) <https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/002070208403900101>
8. Merelman, Richard M. (1968). On the Neo-Elitist Critique of Community Power, American Political Science Review, 62(2), 451-460, (Retrieved:27 May, 2020) <https://www.cambridge.org/core/journals/american-political-science-review/article/abs/on-the-neoelitist-critique-of-community-power/138BD53FC13737BC5F90C7A3D9E4CE628>
9. Robert W, C. (1981, June 1). Social forces, states, and world orders: beyond international relations theory. Millennium: Journl of International Studies, 10 (2), 1260-155, (Retrieved:19th June 2021),doi:<https://doi.org/10.1177%2F03058298810100020501>

10. Sheira, O. (2014, September). "Turkey-Egypt Relations: Incentives to Normalize". GPO Policy Brief, (40), 1-15. (Retrieved: 16th Nov. 2020), https://www.files.ethz.ch/isn/183839/PB40_2014_Sheira.pdf
11. Tetik, M. O. (2021). The Pendulum of Majoritarianism: Turkey's Governmental Self-Identity and Turkish-Egyptian Relations. *Contemporary Review of the Middle East*,8(2), 1-26. (Restored: 24th April 2021), doi:10.1177/2347798921999190

c. Dissertations:

1. Alsaftawi, M. (2017, January). Turkish policy towards Israel and Palestine: Continuity and change in the relations of the Turkish-Palestinian-Israeli triangle under the rule of the Justice and Development Party (AKP)(2002-2016). *Doctoral dissertation*. Ghent, Belgium: Ghent University.(Retrieved 13th Feb., 2022), <https://biblio.ugent.be/publication/8519028/file/8519038>
2. W.Cox, R. (1991). Business and the state in United States foreign economic policy: Case studies of Central America from the 1950s to the present. *Doctoral dissertation*. Wisconsin, United States: The University of Wisconsin-Madison. Retrieved (7th March 2018), <https://www.proquest.com/openview/1ef06e8527bb3e5b1fdda6667c6fed8a/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y>

d. Interviews:

1. -Ozkan, T. (2022, January). Egyptian- Turkish Relations. (M. A.Aziz, Interviewer), Via e-mail, 10th Jan. 2022